

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

# تقرير الاستثمار العالمي

٢٠٠٥ الشركات عبر الوطنية  
وتدويل البحث والتطوير

استعراض عام



الأمم المتحدة  
نيويورك وجنيف، ٢٠٠٥

## ملاحظة

إن الأونكتاد، بوصفه جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة بخصوص الاستثمار والتكنولوجيا واستناداً منه إلى خبرة ٣٠ عاماً في هذين المجالين، يقوم، عن طريق شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المشاريع، بتشجيع التفاهم وبالمساعدة على بناء توافق الآراء بشأن المسائل المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، والتنمية. وتساعد الشعبة المذكورة أيضاً البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه في بناء قدراتها الإنتاجية وقدرة التنافسية الدولية. وينصب التأكيد على اتباع نهج سياسي متكامل بشأن الاستثمار وبناء القدرات التكنولوجية وتطوير المشاريع.

ومصطلح "البلد" المستخدم في هذه الدراسة يشير أيضاً، حسب الحالة، إلى الأقاليم أو المناطق؛ وليس في التسميات المستخدمة في هذه الدراسة ولا في طريقة عرض مادتها ما ينطوي على التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يقصد من تسمية مجموعات البلدان إلا تيسير عمليتي الإحصاء أو التحليل وليس فيها بالضرورة الإعراب عن حكم بشأن مرحلة التنمية التي بلغها بلد بعينه أو منطقة بعينها في عملية التنمية. وينبغي ألا تؤوّل أي إشارة إلى شركة ما وإلى أنشطتها على أنها إقرار من جانب الأونكتاد للشركة أو لأنشطتها.

ولا تعني الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في الخرائط المعروضة في هذا المنشور إقراراً أو قبولاً رسمياً لها من جانب الأمم المتحدة.

وقد استخدمت الرموز التالية في الجداول:

تدل النقطتان المتجاورتان (..) على أن البيانات غير متاحة أو أنها لم ترد بصورة منفصلة. وقد حُذفت الصفوف من الجداول في حالة عدم توافر البيانات المتعلقة بأي عنصر من عناصر الصف؛

وتدل الشرطة الأفقية (-) على أن البند يساوي صفراً أو على أن قيمته لا تُذكر؛

ويدل الفراغ في الجدول على عدم انطباق البند، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك؛

وتدل الشرطة المائلة (/) بين عامين، مثل ١٩٩٤/١٩٩٥، على سنة مالية؛

ويعني استخدام الواصلة (-) بين عامين، مثل ١٩٩٤-١٩٩٥، الإشارة إلى الفترة المعنية كاملة، بما في ذلك سنة البدء وسنة الانتهاء؛

ويقصد "بالدولار" دولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛

وتشير المعدلات السنوية للنمو أو التغيير إلى المعدلات السنوية المركبة، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛

وحواصل جمع المفردات والنسب المئوية الواردة في الجداول لا تساوي بالضرورة المجاميع المبينة وذلك بسبب التقريب.

ويجوز اقتباس المواد الواردة في هذه الدراسة بحرية مع ذكر المصدر على الوجه المناسب.

### تتويحه

قام بإعداد تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٥، بتوجيه عام من كارل ب. سوفانت، فريق ترأسه آن ميرو ويضم ديانا باروكلو، وهارنيك ديول، وبيرسيفون إيكونومو، وتوربيورن فريديريكسون، وماساتاك فوجيتا، وماسايو إيشيكاوا، وكالمان كالتوتاي، ودونغ جاي لي، وغويونغ ليانغ، وبادما ملامبالي، ونيكول موسى، وأبراهام نيغاش، وهيلاري نووكيابيا، وشين أوهيناتا، وجان فرانسوا أوتريفيل، وجيمس جياوينغ جان. وأعد مدخلات محددة كل من فيكتوريا آراند، وأميريكو بيغليغا زامبيتي، وكومي إندو، وحامد القاضي، وأنا جوبان - بريست، وفيكتور كوندي، ومايكل ليم، وهيلغ مولر، وتوماس بولان، وبراسادا ريدي، وكريستوف سبينمان، وجورج وير، وكى هوي وي.

وتلقى الفريق مساعدة بحثية رئيسية من كل من محمد شيراز باي، وبرادلي بويكورت، وجوفان ليسينا، وليزان مارتينيس، وتاديلي تاي. وقدمت مساعدة بحثية إضافية من كلاوديا كارديناس تحت إشراف هنري لورنسان، ومن أمار بيكلي وكارين لي. وساعد في مراحل مختلفة المتدربون كاترين آرنولد، وآرنو غيريرو، وفيني لاسبيرغر. وقام بإخراج التقرير كريستوفر كوربيه، وإيستر فالديفيا - فايف. وقامت بإعداده للنشر المكتبي على الحاسوب تريستا سايبكو. وتولى تحريره مايكل غوردي وبرافين بهالا.

وكانت سانجاي لال هي الخيرة الاستشارية الرئيسية، وكان جون ه. داينينغ هو المستشار الاقتصادي الأقدم.

وأفاد التقرير من مساهمات قدمها المشاركون في حلقة دراسية عالمية عُقدت في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٥، وفي حلقتين دراسيتين إقليميتين عقدتا بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في البحوث والتطوير، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، إحداهما في مونتيري بالتعاون مع جامعة تكساس الدولية (Texas A&M International University) وكلية الدراسات العليا في الإدارة العامة وإدارة الأعمال (Escuela de Graduados en Administración y Dirección de ) Empresas (EGADE) at Tecnológico de Monterrey في مونتيري، والثانية في بانكوك بالاشتراك مع أمانة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان). وقام بتنظيم الحلقة الدراسية الأولى تاجي ساغافي - نجاد وأليخاندر و إيبارا.

وتلقى الفريق مساهمات أيضاً من روري آلان، وفرانك باري، ونزهة بن عباس - تعارجي، وجون دانييلز، وديتير إيرنيست، وفيشواس غوفيتريكار، وروبرت غروس، وياو -

سو هو، وتوماس جوست، ورسلان لوكاش، ومارتين مولينوفو، وفرانسيسكو موريس، وبيتر موشلينسكي، وغليندا نابير، وليزا ريدين، ومارتين سروليك.

ووردت تعليقات أثناء مراحل مختلفة من عملية إعداد التقرير من: إسماعيل أغيلار، وهالسة دانيشفار أافي، وجيوفاني بالسييت، وريكاردو بيلشوفسكي، وبيتر برميل، وماريو كالديريبي، وكريستينا كازانوفيا - ريفارت، وماريو سيمولي، وكسيلا إندرودي، وإليزا كوباس - فلوريس، ومارتا كوراليس، وروبيرتو إيتشاندي، وفابيين فورتانيني، وصمويل غاي، وأندريا غولدستاين، ووليام س. غروين، وميغيل غيوديكايتي، ومنجي حمدي، وفابريس حاتم، وروبرت هوكيتز، وغابور هونيا، وباتارابونغ إنتاراكومنيرد، وجواكيم كارل، وإيف كينفاك، وتيفادار ليبيني، وروبرت ليسسي، وهنري لوويندال، وجيفري لوي، وغوستافو لوغونيس، وإمبال أويزي مايندانو، ومينا مشانجي، ورياض مؤدب، وولف ر. مير - إيوارت، ومايكل مورتي مور، وفيورينا موجيوني، وراجنيش نارولا، وبيتر نونينكامب، وهيربرت أوبيرهانسلي، وشيلا بيچ، وغلوريا أ. باساديلا، وروبرت بيرس، ولوسيا بيسيتيلو، وبرونو فون بوتلسبيرغ دي لا بوتيري، وأليكساندرا براشوفسكا، وسيرغيو كيروز، وإيريك رامستتر، وراجاه راسياه، وماري - إيستيل ربي، وماتغوي ريبا، وبيدرو روبي، ومارتين روي، وريغ رومني، وبيير سوفييه، وكارلوس شيل، وجون سيرغيرسون، وجيسمان س. سيمانجونتاك، وموريتسيو سوبريرو، وشيغيكبي تيجيما، وجاروسلاف تلاسكال، ودوغلاس توماس، وباسوكي تودو، ومون مينغ توه، وإليزابيث تويرك، وصوفيا توارق، وروب فان تولدر، وكريستوفر ويلكي، وماكسيميليان فون زيدفيتس، وزيبغنيو زيمي. ووردت أيضاً تعليقات من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة.

وأسهم كذلك في إعداد هذا التقرير، ولا سيما عن طريق تقديم بيانات ومعلومات أخرى، مسؤولون عديدون من المصارف المركزية والمكاتب الإحصائية ووكالات ترويج الاستثمار ووكالات حكومية أخرى، ومسؤولون من منظمات دولية ومن منظمات غير حكومية، فضلاً عن مديرين تنفيذيين لعدد من الشركات. واستفاد التقرير أيضاً من التعاون مع جامعة إيراسموس، بروتردام، فيما يتعلق بجمع وتحليل البيانات بخصوص أكبر الشركات عبر الوطنية.

وبجدر التنويه مع الامتنان بالدعم المالي المقدم من حكومتَي النرويج، والسويد.

الصفحة	المحتويات
١	استعراض عام.....
	نهاية الاتجاه التزولي
٢	استأنفت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر نموها في عام ٢٠٠٤، توقدها في ذلك البلدان النامية .....
١٦	... مع كون منطقة آسيا وأوقيانيا أكبر متلق وأكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في صفوف البلدان النامية.....
١٩	حدوث انتعاشة للاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية بعد أربع سنوات من الهبوط ... ..
٢٠	... بينما ظل الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرًا في أفريقيا ... ..
٢٢	... وازداد في جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة للعام الرابع على التوالي. ....
٢٢	وعلى العكس من ذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان النامية المتقدمة قد استمرت في الهبوط. ....
٢٣	ومن المتوقع حدوث زيادات أخرى في الاستثمار الأجنبي المباشر. ....
	تدويل البحث والتطوير والتنمية
٢٥	تقوم الشركات عبر الوطنية بتدويل البحث والتطوير، بما في ذلك تدويلهما في البلدان النامية.....
٢٧	... مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار على الابتكار والتنمية.....
٢٩	الشركات عبر الوطنية هي محركات البحث والتطوير على الصعيد العالمي .....
٣١	فنشاط البحث والتطوير الذي تقوم به ينمو بسرعة بالغة، وإن كان بشكل متفاوت، في البلدان النامية.....

## المحتويات (تابع)

## الصفحة

٣٥	... كما يختلف نوع نشاط البحث والتطوير المضطلع به باختلاف المنطقة .....
٣٩	وهذه العملية تحركها عوامل دفع وجذب جديدة، وتيسرها التكنولوجيات والسياسات التمكينية .....
٤١	... ولها آثار هامة على البلدان المضيقة وبلدان الموطن معاً .....
٤٢	وتلزم استجابات ملائمة من حيث السياسات على الصعيد الوطني .....
٤٦	... على أن تؤخذ في الحسبان التطورات التي تحدث على الصعيد العالمي .....

## المرفق

٤٨	جدول محتويات تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٥: الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير .....
٥٦	قائمة بتقارير الاستثمار العالمي .....
٥٥	استبيان .....

## الإطار

١٨	١- التغييرات في التجمعات الجغرافية المستخدمة في تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٥ .....
----	-------------------------------------------------------------------------------------

## الأشكال

٦	١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أكبر ٢٠ اقتصاداً، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ .....
١٧	٢- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ .....
٣٢	٣- الإنفاق على البحث والتطوير من جانب نخبة من الشركات عبر الوطنية والاقتصادات، ٢٠٠٢ .....
٣٣	٤- نصيب الشركات التابعة الأجنبية في نشاط البحث والتطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال، بلدان مختارة، ٢٠٠٣ أو أحدث سنة متاح بشأنها بيانات ..

## المحتويات (تابع)

## الصفحة

٣٦	٥- المواقع الخارجية الحالية للبحث والتطوير في الدراسة الاستقصائية التي أجراها الأونكتاد، ٢٠٠٤ .....
٣٧	٦- أكثر المواقع المحتملة اجتذاباً للبحث والتطوير في الدراسة الاستقصائية التي أجراها الأونكتاد، ٢٠٠٥-٢٠٠٩ .....
الجداول	
٣	١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحسب المنطقة وبلدان مختارة، ١٩٩٣-٢٠٠٤ .....
٧	٢- مؤشرات منتقاة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي، ١٩٨٢-٢٠٠٤ ....
٩	٣- أكبر ٢٥ شركة عبر وطنية غير مالية في العالم، مرتبة حسب الأصول الأجنبية، ٢٠٠٣ .....
١١	٤- أكبر ٢٥ شركة عبر وطنية غير مالية من الاقتصادات النامية، مرتبة حسب الأصول الأجنبية، ٢٠٠٣ .....
١٥	٥- التغييرات الوطنية في اللوائح، ١٩٩١-٢٠٠٤ .....
٢٩	٦- المتوسطات الإقليمية غير المرجحة لرقم الأونكتاد القياسي للقدررة على الابتكار ..





## تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٥ : الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير استعراض عام

### نهاية الاتجاه التزولي

استأنفت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر نموها في عام ٢٠٠٤، تقودها في ذلك البلدان النامية ...

بسبب حدوث زيادة قوية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، شهد عام ٢٠٠٤ طفرة طفيفة في الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم بعد ثلاث سنوات من التدفقات الآخذة في الهبوط. فالتدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم، التي بلغت ٦٤٨ مليار دولار، كانت في عام ٢٠٠٤ أعلى بنسبة ٢ في المائة عنها في عام ٢٠٠٣. وقفزت التدفقات الداخلة إلى البلدان النامية بنسبة ٤٠ في المائة، إلى ٢٣٣ مليار دولار، ولكن البلدان المتقدمة كمجموعة عانت من انخفاض بنسبة ١٤ في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليها. ونتيجة لذلك، فإن نصيب البلدان النامية من التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم كان ٣٦ في المائة (الجدول ١)، وهو أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٩٧. وحافظت الولايات المتحدة على وضعها باعتبارها المتلقي رقم ١ للاستثمار الأجنبي المباشر، تليها المملكة المتحدة والصين (الشكل ١).

وتساعد كثير من العوامل في شرح السبب في أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر كان بارزاً بشكل خاص في البلدان النامية في عام ٢٠٠٤. فالضغوط التنافسية الكثيفة في كثير من الصناعات تحدو بالشركات إلى استكشاف طرق جديدة لتحسين قدرتها التنافسية. وتتمثل بعض هذه الطرق في توسيع العمليات في الأسواق السريعة النمو بالاقتصادات الناشئة بغية زيادة المبيعات، وفي ترشيد الأنشطة الإنتاجية بغية جني وفورات الحجم وتخفيض تكاليف الإنتاج. كذلك أدى ارتفاع أسعار كثير من السلع الأساسية إلى حفز توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن. وكانت الزيادة في التدفقات الداخلة في عام ٢٠٠٤، في بعض الاقتصادات المتقدمة فضلاً عن بعض الاقتصادات النامية، ترتبط بحدوث طفرة في نشاط عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود. واستمر جانب الاستثمار التأسيسي من الاستثمار الأجنبي المباشر في الارتفاع

للعام الثالث على التوالي في عام ٢٠٠٤. ورهناً بالحفاظ على النمو الاقتصادي، فإن آفاق حدوث زيادة أخرى في التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٥ هي آفاق تبشر بالخير.

أما التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر فقد ازدادت في عام ٢٠٠٤ بنسبة ١٨ في المائة، إلى ٧٣٠ مليار دولار، وكان نصيب الشركات التي توجد مقارها في البلدان المتقدمة يشكل معظم هذه الزيادة (٦٣٧ مليار دولار). وفي الواقع، فإن قرابة نصف مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج كان من ثلاثة مصادر: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ولكسمبرغ بهذا الترتيب (الشكل ١). وظلت البلدان المتقدمة، كمجموعة، مصدرًا صافية هامة لرؤوس الأموال عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فالتدفقات الصافية الخارجة قد تجاوزت التدفقات الصافية الداخلة بمقدار ٢٦٠ مليار دولار. وفي حين أن التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي قد انخفضت بنسبة ٢٥ في المائة لتهدأ إلى ٢٨٠ مليار دولار (وهو أكبر انخفاض في سبع سنوات)، فإن معظم البلدان المتقدمة الأخرى قد زادت من استثماراتها في الخارج. وفي حالة الولايات المتحدة، ازدادت التدفقات الخارجة بأكثر من ٩٠ في المائة لتصل إلى ٢٢٩ مليار دولار، وهو رقم قياسي في ارتفاعه.

ويقدر مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٤ بـ ٩ تريليونات دولار. ويعزى هذا المجموع إلى نحو ٧٠٠٠٠ شركة عبر وطنية والشركات التابعة لها بالخارج وعددها ٦٩٠٠٠٠ شركة، وبلغ مجموع مبيعات الشركات التابعة الأجنبية نحو ١٩ تريليون دولار (الجدول ٢). وإذا رُبّت الشركات عبر الوطنية حسب الأصول الخارجية، فإن شركة "جنرال إلكتريك: General Electric" (الولايات المتحدة) قد ظلت هي أكبر شركة عبر وطنية غير مالية على نطاق العالم، تليها شركة "فودافون: Vodafone" (المملكة المتحدة) وشركة فورد للسيارات (الولايات المتحدة) (الجدول ٣). ومن بين أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية على نطاق العالم، فإن مقار أربع شركات منها، على رأسها شركة "هاتشيسون هوامبوا: Hutchison Whampoa" (هونغ كونغ، الصين) توجد في اقتصادات نامية (الجدول ٤).

الجدول ١ - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحسب المنطقة وبلدان مختارة، ١٩٩٣-٢٠٠٤  
(بمليارات الدولارات)

المنطقة/البلد	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر						التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر							
	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	
	(المتوسط السنوي)						(المتوسط السنوي)							
الانقصادات المتقدمة	٢٥٦,٢	٨٤٩,١	١١٣٤,٣	٥٩٦,٣	٥٤٧,٨	٤٤٢,٢	٣٨٠,٠	٣٥٣,٣	١٠١٤,١	١٠٩٢,٧	٦٦٢,٢	٥٩٩,٩	٥٧٧,٣	٦٣٧,٤
أوروبا	١٤٧,٣	٥٢٠,٤	٧٢٢,٨	٣٩٣,٩	٤٢٧,٦	٣٥٩,٤	٢٢٣,٤	٢١٨,١	٨٦٦,١	٧٦٣,٥	٤٥١,٣	٣٩٦,٩	٣٩٠,٠	٣٠٩,٥
الاتحاد الأوروبي	١٤٠,٣	٥٠١,٥	٦٩٦,٣	٣٨٢,٦	٤٢٠,٤	٣٣٨,٧	٢١٦,٤	٢٠٠,٨	٨١٣,٤	٧٢٤,٦	٤٣٣,٩	٣٨٤,٥	٣٧٢,٤	٢٧٩,٨
الولايات المتحدة	٨٦,١	٢٨٣,٤	٣١٤,٠	١٥٩,٥	٧١,٣	٩٥,٩	٩٢,٣	٩٢,٣	٢٠٩,٤	١٤٢,٦	١٢٤,٩	١٣٤,٩	١١٩,٤	٢٢٩,٣
اليابان	١,٣	١٢,٧	٨,٣	٦,٢	٩,٢	٧,٨	٦,٣	٢١,٤	٣١,٦	٢٤,٧	٣٨,٣	٣٤,٣	٢٨,٨	٣١,٠
البلدان المتقدمة الأخرى	٢١,٥	٣٢,٥	٨٩,٢	٣٦,٧	٣٩,٦	١٩,٦	٥٢,٩	٢١,٥	١٨,٥	١٨,٥	٥٢,٥	٤٧,٧	٣٥,٨	٦٧,٦
الاقتصادات النامية	١٣٨,٩	٢٣٢,٥	٢٥٣,٢	٢١٧,٨	١٥٥,٥	٢٣٣,٢	١٦٦,٣	٥٦,٦	١٤٣,٢	٨٨,٢	١٤٣,٢	٧٨,٦	٤٧,٨	٨٣,٢
أفريقيا	٧,١	١١,٩	٩,٦	٢٠,٠	١٣,٠	١٨,٠	١٨,١	٢,٥	١,٦	٢,٥	٢,٦	٠,٤	١,٢	٢,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٧,٩	١٠٨,٦	٩٧,٥	٨٩,١	٥٠,٥	٤٦,٩	٦٧,٥	١٢,٧	٤٤,٧	٦٠,٦	٢٩,١	١١,٤	١٠,٦	١٠,٩
آسيا وأوقيانيا	٨٣,٩	١١٢,٠	١٤٦,٠	١٠٨,٧	٩٢,٠	١٠١,٤	١٤٧,٦	٤١,٠	٨١,١	٥٢,٠	٣٦,٠	١٧,٢	١٧,٢	٦٩,٤
آسيا	٨٣,٤	١١١,٦	١٤٥,٧	١٠٨,٦	٩٢,٠	١٠١,٣	١٤٧,٥	٤١,١	٨١,١	٥٢,٠	٣٦,٠	١٧,٢	١٧,٢	٦٩,٤
غرب آسيا	٣,٥	١,٩	٣,٨	٧,١	٥,٧	٩,٨	٦,٥	٠,٢	١,٤	١,٤	١,١	٠,٩	٠,٩	٠,٠
شرق آسيا	٥١,٦	٧٧,٣	١١٦,٢	٧٨,٧	٦٧,٣	٧٢,١	١٠٥,٠	٣١,٧	٧٢,٠	٢٩,٨	٢٦,١	٢٧,٦	١٤,٤	٥٣,٥
الصين	٣٨,٥	٤٠,٣	٤٠,٧	٤٦,٩	٥٢,٧	٥٣,٥	٦٠,٦	٢,٦	١,٨	٠,٩	٠,٩	٢,٥	٠,٢	١,٨

المنطقة/البلد	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر											التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر				
	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤		
	(المتوسط السنوي)											(المتوسط السنوي)				
جنوب آسيا	٢,٩	٣,١	٣,١	٤,١	٤,٥	٥,٣	٧,٠	٠,١	٠,١	٠,٥	١,٤	١,١	١,٠	٢,٣		
جنوب شرقي آسيا	٢٥,٣	٢٩,٣	٢٢,٦	١٨,٨	١٤,٥	١٧,٤	٢٥,٧	٩,٦	٩,٦	٧,٢	٢٣,٣	٦,٤	٥,٨	١٣,٦		
أوقيانوسيا	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠		
جنوب شرقي أوروبا	٦,٦	١٠,٥	٩,١	١١,٨	١٢,٨	٢٤,١	٣٤,٩	١,٣	٢,٦	٣,٢	٢,٧	٤,٥	١٠,٦	٩,٧		
وكتنولت الدول المستقلة																
جنوب شرق أوروبا	١,٦	٣,٧	٣,٦	٤,٥	٣,٨	٨,٤	١٠,٨	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٦	٠,١	٠,٢		
كتنولت الدول المستقلة	٥,٠	٦,٨	٥,٥	٧,٣	٩,٠	١٥,٧	٢٤,١	١,٣	٢,٥	٣,٢	٢,٥	٣,٩	١٠,٤	٩,٥		
العالم	٤٠١,٧	١٠٩٢,١	١٣٩٦,٥	٨٢٥,٩	٧١٦,١	٦٣٢,٦	٦٤٨,١	٤١١,٢	١١٠٤,٩	١٢٣٩,١	٧٤٣,٥	٦٥٢,٢	٦١٦,٩	٧٣٠,٣		
بند مذكورة: النصيب من التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر																
الاقتصادات المتقدمة	٦٣,٨	٧٧,٧	٨١,٢	٧٢,٢	٧٦,٥	٦٩,٩	٥٨,٦	٩١,٨	٨٥,٩	٨٨,٢	٨٩,١	٩٢,٠	٩٣,٦	٨٧,٣		
الاقتصادات النامية	٣٤,٦	٢١,٣	١٨,١	٢٦,٤	٢١,٧	٢٦,٣	٣٦,٠	٨,٠	١٣,٨	١١,٦	١٠,٦	٧,٣	٤,٧	١١,٤		
جنوب شرقي أوروبا	١,٦	١,٠	٠,٦	١,٤	١,٨	٣,٨	٥,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٧	١,٧	١,٣		
وكتنولت الدول المستقلة																

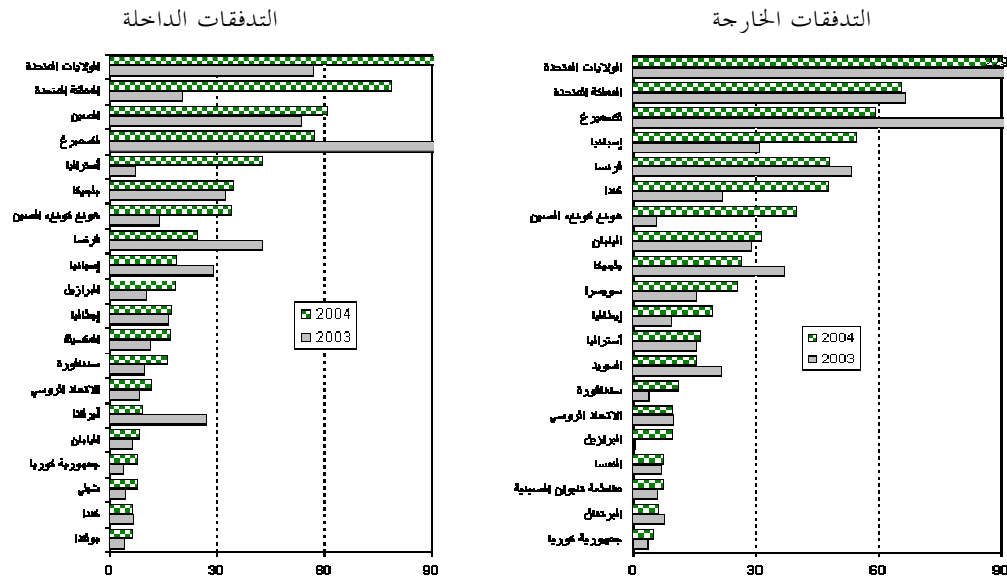
المصادر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٥: الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، الجدول باء-١ بالمرفق.

ويبدو أنه قد حدث تباطؤ في الوتيرة التي تتسع بها الأعمال الدولية لأكثر ١٠٠ شركة عبر وطنية. فعلى الرغم من أن أرقام مبيعاتها والعمالة فيها وأصولها في الخارج قد ارتفعت من حيث الأرقام المطلقة في عام ٢٠٠٣، فإن أهميتها النسبية قد انخفضت بعض الشيء بالنظر إلى أن أنشطتها في بلدان الموطن قد اتسعت بسرعة أكبر. وبصورة عامة فإن الشركات عبر الوطنية التابعة لليابان والولايات المتحدة تنسم بصيغة عبر وطنية أقل من نظيراتها الأوروبية. وأكبر ٥٠ شركة عبر وطنية توجد مقارها في اقتصادات نامية (الجدول ٤)، والتي يتسم تاريخ توسعها نحو الخارج بأنه أقصر، هي ذات صيغة عبر وطنية أقل حتى من ذلك، ولكن الفجوة بين الشركات عبر الوطنية المنتمية إلى بلدان متقدمة وتلك المنتمية إلى بلدان نامية آخذة في التقلص في هذا الصدد.

وظل الاستثمار الدولي في الخدمات، وخاصة الخدمات المالية، ينمو باطراد، فكان مسؤولاً عن جمل المجموع العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. وبلغ نصيب قطاع الخدمات ٦٣ في المائة من مجموع قيمة عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود في عام ٢٠٠٤، وكان نصيب الخدمات المالية ثلث قيمة عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود في هذا القطاع. ولأول مرة، يصنف تقرير الاستثمار العالمي لهذا العام أكبر ٥٠ شركة عبر وطنية مالية. وتهيمن الشركات عبر الوطنية الكبيرة على الخدمات المالية العالمية، ليس فقط من حيث مجموع الأصول ولكن أيضاً من حيث عدد البلدان التي تعمل فيها. وتتصدر القائمة "مجموعة سيتي: City Group" (الولايات المتحدة)، يليها مصرف "يو بي إس: UBS" (سويسرا) وشركة "أليانز: Allianz" (ألمانيا). وكان نصيب الشركات عبر الوطنية المالية من فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة هو ٧٤ في المائة من مجموع أصول أكبر شركة عبر وطنية مالية في عام ٢٠٠٣.



الشكل ١ - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أكبر ٢٠ اقتصاداً، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤



المصدر: الأونكتاد تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٥: الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، الجدول باء ١- بالمرفق.

الجدول ٢- مؤشرات منتقاة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي، ١٩٨٢-٢٠٠٤  
(عمليات الدولارات وبالتنسب المئوية)

البند	القيمة بالأسعار الجارية (مليارات الدولارات)				معدل النمو السنوي (في المائة)						
	١٩٨٢	١٩٩٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	-١٩٨٦ ١٩٩٠	-١٩٩١ ١٩٩٥	-١٩٩٦ ٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر	٥٩	٢٠٨	٦٣٣	٦٤٨	٢٢,٨	٢١,٢	٣٩,٧	٤٠,٩	١٣,٣	١١,٧	٢,٥
التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٧	٢٣٩	٦١٧	٧٣٠	٢٥,٤	١٦,٤	٣٦,٣	٤٠,٠	١٢,٣	٥,٤	١٨,٤
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	٦٢٨	١٧٦٩	٧٩٨٧	٨٩٠٢	١٦,٩	٩,٥	١٧,٣	٧,١	٨,٢	١٩,١	١١,٥
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	٦٠١	١٧٨٥	٨٧٣١	٩٧٣٢	١٨,٠	٩,١	١٧,٤	٦,٨	١١,٠	١٩,٨	١١,٥
عمليات اندماج وشراء الشركات غير المحدود <sup>(١)</sup>	..	١٥١	٢٩٧	٣٨١	٢٥,٩ <sup>(٢)</sup>	٢٤,٠	٥١,٥	٤٨,١	٣٧,٨	١٩,٦	٢٨,٢
البيعات من الشركات التابعة الأجنبية	٢٧٦٥	٥٧٢٧	١٦٩٦٣ <sup>(٣)</sup>	١٨٦٧٧ <sup>(٤)</sup>	١٥,٩	١٠,٦	٨,٧	٣,٠	١٤,٦	١٨,٨ <sup>(٥)</sup>	١٠,١ <sup>(٦)</sup>
الناتج الإجمالي للشركات التابعة الأجنبية	٦٤٧	١٤٧٦	٥٥٧٣ <sup>(٧)</sup>	٣٩١١ <sup>(٨)</sup>	١٧,٤	٥,٣	٧,٧	٧,١	٥,٧	٢٨,٤ <sup>(٩)</sup>	٩,٥ <sup>(١٠)</sup>
مجموع أصول الشركات التابعة الأجنبية	٢١١٣	٥٩٣٧	٣٢١٨٦ <sup>(١١)</sup>	٣٦٠٠٨ <sup>(١٢)</sup>	١٨,١	١٢,٢	١٩,٤	٥,٧	٤١,١ <sup>(١٣)</sup>	٣,٠ <sup>(١٤)</sup>	١١,٩ <sup>(١٥)</sup>
صادرات الشركات التابعة الأجنبية	٧٣٠	١٤٩٨	٣٠٧٣ <sup>(١٦)</sup>	٣٦٩٠ <sup>(١٧)</sup>	٢٢,١	٧,١	٤,٨	٣,٣	٤,٩ <sup>(١٨)</sup>	١٦,١ <sup>(١٩)</sup>	٢٠,١ <sup>(٢٠)</sup>
العسالة لدى الشركات التابعة الأجنبية (بالآلاف)	١٩٥٧٩	٢٤٤٧١	٥٣١٩٦ <sup>(٢١)</sup>	٥٧٣٩٤ <sup>(٢٢)</sup>	٥,٤	٢,٣	٩,٤	٣,١	١٠,٨ <sup>(٢٣)</sup>	١١,١ <sup>(٢٤)</sup>	٧,٩ <sup>(٢٥)</sup>
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) <sup>(٢٦)</sup>	١١٧٥٨	٢٢٦١٠	٣٦٣٢٧	٤٠٦٧١	١٠,١	٥,٢	١,٣	٠,٨	٣,٩	١٢,١	١٢,٠
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	٢٣٩٨	٤٩٠٥	٧٨٥٣	٨٨٦٩	١٢,٦	٥,٦	١,٦	٣,٠	٠,٥	١٢,٩	١٢,٩
عائدات الإتاوات ورسوم التراخيص	٩	٣٠	٩٣	٩٨	٢١,٢	١٤,٣	٨,٠	٢,٩	٧,٥	١٢,٤	٥,٠
صادرات السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج	٢٢٤٧	٤٢٦١	٩٢١٦	١١٠٦٩	١٢,٧	٨,٧	٣,٦	٣,٣	٤,٩	١٦,١	٢٠,١



### مصدر وحواشي الجدول ٢

- المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٥. الشركات عبر الوطنية وتداول البحث والتطوير، الجدول أولاً-٣.
- (أ) البيانات متاحة فقط عن الفترة ابتداء من عام ١٩٨٧ فصاعداً.
- (ب) ١٩٨٧-١٩٩٠ فقط.
- (ج) استناداً إلى النتيجة الانحدارية التالية للمبيعات مقابل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (بملايين الدولارات) للفترة ١٩٨٢-٢٠٠٢:  
 المبيعات =  $2\ 003.858 + 1.87288 \times$  رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.
- (د) استناداً إلى النتيجة الانحدارية التالية للنتائج الإجمالية مقابل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (بملايين الدولارات) للفترة ١٩٨٢-٢٠٠٢: الناتج الإجمالي =  $622.0177 + 0.369482 \times$  رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.
- (هـ) استناداً إلى النتيجة الانحدارية التالية للأصول مقابل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (بملايين الدولارات) للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢:  
 الأصول =  $1\ 179.838 + 4.177434 \times$  رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.
- (و) للفترة ١٩٩٥-١٩٩٨، استناداً إلى النتيجة الانحدارية لصادرات الشركات التابعة الأجنبية مقابل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (بملايين الدولارات) للفترة ١٩٨٢-١٩٩٤: الصادرات =  $357.6124 + 0.558331 \times$  رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. وللفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤، فإن نصيب صادرات الشركات التابعة الأجنبية من الصادرات العالمية في عام ١٩٩٨ (٣٣,٣ في المائة) قد طبق للحصول على هذه القيم.
- (ز) استناداً إلى النتيجة الانحدارية التالية للعمالة (بالآلاف) مقابل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (بملايين الدولارات) للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢: العمالة =  $16\ 552.15 + 4.587846 \times$  رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.
- (ح) استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (International Monetary Fund, *World Economic Outlook*)، نيسان/أبريل ٢٠٠٥.



الجدول ٣- أكبر ٢٥ شركة عبر وطنية غير مالية في العالم، مرتبة حسب الأصول الأجنبية، ٢٠٠٣<sup>(١)</sup>  
(بملايين الدولارات وأعداد العاملين)

الترتيب حسب: الأصول الأجنبية	رقم الترتيب (٢٠٠٣)	مؤشر التدويل <sup>(٢)</sup>	الشركة			بلد الوطن	الصناعة <sup>(٣)</sup>	الأصول		المبيعات		الصناعات		رقم خ و <sup>(٤)</sup> (بالنسبة إلى)	عدد الشركات التابعة	مؤشر التدويل <sup>(٥)</sup>
			الشركة	الأجنبية	الاصطناعية			الأجنبية	الاصطناعية	الأجنبية	الاصطناعية	الأجنبية	الاصطناعية			
١	٧٧	٣٧	جنرال إلكتريك	٢٥٨ ٩٠٠	٦٤٧ ٤٨٣	الولايات المتحدة	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية	١٣٤ ١٨٧	٥٤ ٠٨٦	١٥٠ ٠٠٠	٣٠٥ ٠٠٠	٤٣,٢	١ ٠٦٨	١ ٣٩٨	٧٦,٣٩	
٢	٧	٩٥	مجموعة فودافون	٢٤٣ ٨٣٩	٦٦٢ ٥٨١	المملكة المتحدة	الاتصالات	٥٩ ٨٩٣	٥٠ ٠٧٠	٤٧ ٤٧٣	٦٠ ١٠٩	٨٥,١	٧١	٢٠١	٣٥,٣٢	
٣	٧٢	١٢	شركة فورد للسيارات	١٧٣ ٨٨٢	٣٠٤ ٥٩٤	الولايات المتحدة	السيارات	١٦٤ ١٩٦	٦٠ ٧٦١	١٣٨ ٦٦٣	٣٢٧ ٥٣١	٤٥,٥	٥٢٤	٦٢٣	٨٤,١١	
٤	٩٠	٦٥	شركة جنرال موتورز	١٥٤ ٤٦٦	٤٤٨ ٥٠٧	الولايات المتحدة	السيارات	١٨٥ ٥٢٤	٥١ ٦٢٧	١٠٤ ٠٠٠	٢٩٤ ٠٠٠	٣٢,٥	١٧٧	٢٩٧	٥٩,٦٠	
٥	١٠	٧٨	شركة النفط البريطانية	١٤١ ٥٥١	١٧٧ ٥٧٢	المملكة المتحدة	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه	١٩٢ ٨٧٥	١٤١ ٥٥١	٨٦ ٦٥٠	١٠٣ ٧٠٠	٨٢,١	٦٠	١١٧	٥١,٢٨	
٦	٣١	٤١	شركة إكسون موبيل	١١٦ ٨٥٣	١٧٤ ٢٧٨	الولايات المتحدة	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه	١٦٦ ٩٦٦	١١٦ ٨٥٣	٨٨ ٣٠٠	٨٨ ٣٠٠	٦٦,١	٢١٨	٢٩٤	٧٤,١٥	
٧	٢٢	٨٠	مجموعة رويال داتش /شل المملكة المتحدة وهولندا	١١٢ ٥٨٧	١٦٨ ٠٩١	المملكة المتحدة وهولندا	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه	١٢٩ ٨٦٤	٢٠١ ٧٢٨	١٠٠ ٠٠٠	١١٩ ٠٠٠	٧١,٨	٤٥٤	٩٢٩	٤٨,٨٧	
٨	٦٨	٩٤	شركة تويوتا للسيارات	٩٤ ١٦٤	١٨٩ ٥٠٣	اليابان	السيارات	٨٧ ٣٥٣	٨٧ ٣٥٣	٨٩ ٣١٤	٦٦٤ ٤١٠	٤٧,٣	١٢٤	٣٣٠	٣٧,٥٨	
٩	١٦	٤٨	شركة توتال	٨٧ ٨٤٠	٩٤ ٧١٠	فرنسا	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه	١١٨ ١١٧	٩٤ ٧١٠	٦٠ ٩٣١	١١٠ ٧٨٣	٧٤,١	٤١٩	٦٠٢	٦٩,٦٠	
١٠	٦٢	٦٩	شركة فرنسا للاتصالات (France Telecom)	٨١ ٣٧٠	١٢٦ ٠٨٣	فرنسا	الاتصالات	٢١ ٥٧٤	٢١ ٥٧٤	٨٨ ٦٦٦	٢١٨ ٥٢٣	٤٨,٨	١١٨	٢١١	٥٥,٩٢	
١١	١٤	٥٨	شركة السويس	٧٤ ١٤٧	٨٨ ٣٤٣	فرنسا	الكهرباء والغاز والمياه	٣٣ ٧١٥	٣٣ ٧١٥	١١١ ٤٤٥	١٧٢ ٢٩١	٧٤,٧	٦٠٥	٩٤٧	٦٣,٨٩	
١٢	٨٩	٣٤	شركة كهرباء فرنسا	٦٧ ٠٦٩	١٨٥ ٥٢٧	فرنسا	الكهرباء والغاز والمياه	١٦ ٠٦٢	١٦ ٠٦٢	٥١ ٨٤٧	١٦٧ ٣٠٩	٣٢,٩	٢٠٤	٢٦٤	٧٧,٢٧	
١٣	٨٠	٦٣	شركة إي. أون (E.ON)	٦٤ ٠٣٣	١٤١ ٦٦٠	ألمانيا	الكهرباء والغاز والمياه	١٨ ٦٥٩	١٨ ٦٥٩	٢٩ ٦٥١	٦٩ ٣٨٣	٤١,٢	٤٧٨	٢٩٠	٦٠,٥١	
١٤	٨٥	٧٤	موتيل تيليكوم الألمانية للاتصالات	٦٢ ٦٢٤	١٤٦ ٦٠١	ألمانيا	الاتصالات	٢٣ ٨٦٨	٢٣ ٨٦٨	٧٥ ٢٤١	٢٤٨ ٥١٩	٣٧,٠	٩٧	١٧٨	٥٤,٤٩	
١٥	٥٩	٦٧	مجموعة RWE	٦٠ ٣٤٥	٩٨ ٥٩٢	ألمانيا	الكهرباء والغاز والمياه	٢٣ ٧٤٩	٢٣ ٧٤٩	٥٣ ٥٥٤	١٢٧ ٠٢٨	٥٠,٦	٣٧٧	٦٥٠	٥٨,٠٠	
١٦	٢٣	٢٣	هانسنسون هوميرا اغذوية	٥٨ ٤٦٣	٨٠ ٣٤٠	متنوعة	هونغ كونغ، الصين	١٠ ٨٠٠	١٠ ٨٠٠	١٠٤ ٥٢٨	١٢٦ ٢٥٠	٧١,٤	١ ٩٠٠	١ ٣٥٠	٨٠,٨٥	
١٧	٣٢	٤٠	سيمينسر	٥٨ ٤٦٣	٩٨ ٠١١	ألمانيا	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية	٦٤ ٤٨٤	٦٤ ٤٨٤	٢٤٧ ٠٠٠	٤٧٧ ٠٠٠	٦٥,٣	٧٥٣	١ ٠١١	٧٤,٤٨	
١٨	٥٣	٤٦	مجموعة فولكس فاغن	٥٧ ٨٥٣	١٥٠ ٤٦٢	ألمانيا	السيارات	٧١ ١٩٠	٧١ ١٩٠	١٦٠ ٢٩٩	٣٣٤ ٨٧٣	٥٢,٩	٢٠٣	٢٨٣	٧١,٧٣	
١٩	٢١	٣٥	شركة هوندا اغذوية للسيارات	٥٣ ١١٣	٧٧ ٧٦٦	اليابان	السيارات	٥٤ ١٩٩	٥٤ ١٩٩	٩٣ ٠٠٦	١٣١ ١٠٠	٧٢,٠	١٠٢	١٣٣	٧٦,٦٩	
٢٠	٣٤	٨٩	شركة فيليني العالمية	٥٢ ٤٢١	٦٩ ٣٦٠	فرنسا	متنوعة	١٥ ٧٦٤	١٥ ٧٦٤	٢٣ ٣٨٨	٤٩ ٦١٧	٦٥,٢	١٠٦	٢٣٨	٤٤,٥٤	
٢١	٤٢	٨٣	شركة شيفرون تيكساكو	٥٠ ٨٠٦	٨١ ٤٧٠	الولايات المتحدة	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه	٧٢ ٢٢٧	٧٢ ٢٢٧	٣٣ ٤٤٣	٦١ ٥٣٣	٥٩,٢	٩٣	٢٠١	٤٦,٢٧	
٢٢	٣	٣٠	تويو كوربوريشن (شركة الأبناء)	٥٠ ٨٠٣	٥٥ ٣١٧	أستراليا	وسائط الإعلام	١٧ ٧٧٢	١٧ ٧٧٢	٣٥ ٦٠٤	٣٨ ٥٠٠	٩٢,٥	٢١٣	٢٦٩	٧٩,١٨	
٢٣	٦٥	٢٩	شركة فايزر	٤٨ ٩٦٠	١١٦ ٧٧٥	الولايات المتحدة	المنتجات الصيدلانية	١٨ ٣٤٤	١٨ ٣٤٤	٣٢ ٢٠٠	١٢٢ ٠٠٠	٤٧,٥	٧٣	٩٢	٧٩,٣٥	
٢٤	٩٣	٨٥	شركة الاتصالات الإيطالية (Telecom Italia Spa)	٤٦ ٠٤٧	١٠١ ١٧٢	إيطاليا	الاتصالات	٦ ٨١٦	٦ ٨١٦	١٤ ٩١٧	٩٣ ١٨٧	٢٧,٠	٢٣	٧٣	٤٣,٢١	
٢٥	٥٠	١٨	مجموعة بي. دبليو (BMW)	٤٤ ٩٤٨	٧١ ٩٥٨	ألمانيا	السيارات	٣٥ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠	٦٦ ٠٨٦	١٠٤ ٣٤٢	٥٤,٠	٢٣	١٥٧	٨٢,١٧	



مصدر وحواشي الجدول ٣

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٥. الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، الجدول ألف-أولاً-٩ بالرفق.

ملاحظة: لا تشير الشركات التابعة المحسوبة في هذا الجدول إلا إلى الشركات التابعة المملوكة لأغلبية أجنبية.

(أ) تستند جميع البيانات إلى التقارير السنوية للشركات ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(ب) الترتيب فيما بين أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية على نطاق العالم. ر ق ع ب هو اختصار للرقم القياسي للانتشار عبر الوطني، الذي يُحسب على أساس متوسط النسب الثلاثة التالية: الأصول الأجنبية إلى مجموع الأصول، والمبيعات الأجنبية إلى مجموع المبيعات، والعمالة الأجنبية إلى مجموع العمالة.

(ج) الترتيب فيما بين أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية على نطاق العالم. ومؤشر التدويل يُحسب على أساس عدد الشركات التابعة الأجنبية مقسوماً على عدد جميع الشركات التابعة.



الجدول ٤ - أكبر ٢٥ شركة عبر وطنية غير مالية من الاقتصادات النامية، مرتبة حسب الأصول الأجنبية، ٢٠٠٣<sup>(١)</sup>  
(بملايين الدولارات وعدد العاملين)

مؤشر التوبيل <sup>(٢)</sup>	عدد الشركات التابعة	رق ع و <sup>(٣)</sup>	رق ع و <sup>(٣)</sup>	العائلة		المبيعات		الأصول		الصناعة	بلد الوطن	الشركة	الترتيب حسب		
				المجموع	الأجنبية	المجموع	الأجنبية	المجموع	الأجنبية				مؤشر التوبيل <sup>(٢)</sup>	رق ع و <sup>(٣)</sup>	الأصول الأجنبية
٨٠,٨٥	٢٣٥٠	١٩٠٠	٧١,٤	١٢٦ ٢٥٠	١٠٤ ٥٢٩	١٨ ٦٩٩	١٠ ٨٠٠	٨٠ ٣٤٠	٥٩ ١٤١	متنوعة	هونغ كونغ، الصين	Hutchison Whampoa Ltd.	٤١	٧	١
٧٦,٦٧	٣٠	٢٣	٤٣,١	٢١ ٧١٦	٨ ٦٤٢	٦٨ ٨٤٨	٤ ٦٧٢	٢١ ٦٦٨	١٧ ٩١١	الاتصالات	سنغافورة	Singtel Ltd.	٣٩	٢٧	٢
٧١,٣٧	٢٣٤	١٦٧	٢٥,٧	٣٠ ٦٣٤	٣ ٦٢٥	٢٥ ٦٦١	٨ ٩٨١	٥٣ ٤٥٧	١٦ ١١٤	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه	ماليزيا	Petronas-Petrolim Nasional Bhd	٣٥	٤٢	٣
٨٩,٨٩	٨٩	٨٠	٤٤,١	٥٥ ٣٩٧	١٩ ٠٦٦	٥٤ ٣٤٩	٤١ ٣٦٢	٥٦ ٥٢٤	٣٨٧١٢	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية	جمهورية كوريا	Samsung Electronics Co., Ltd.	٤٨	٦٦	٤
٧٢,٩٢	٤٨	٣٥	٦٩,٠	٢٥ ٩٦٥	١٧ ٠٥١	٧ ١٦٧	٥ ١٨٩	١٦ ٠٢١	١١ ٠٥٤	مواد التشييد	المكسيك	Cemex S.A	٣٦	١٢	٥
٧٥,٠٠	١٦	١٢	٥٠,٤	١٨ ٤٧١	٨ ٤٠٣	٧ ٦٤٩	٣ ١٠٧	١٣ ٣٤٨	٨ ٦٧٦	الاتصالات	المكسيك	América Móvil	٣٧	٢٣	٦
٣٩,٢٩	٥٦	٢٢	٤٠,١	٦٤ ٥٨٦	٤ ٦٠٠	٩ ١٦٣	٦ ٠٧٦	١٨ ٠٠٧	٨ ٤٥٧	النقل والتخزين	الصين	China Ocean Shjipping (group) Co.	٢٤	٣١	٧
١٦,٤٦	٧٩	١٣	١٥,٦	٤٨ ٧٩٨	٥ ٨١٠	٤٢ ٦٩٠	٨ ٦٦٥	٥٣ ٦١٢	٧ ٨٢٧	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه	البرازيل	Petrdeo Brasileiro S.A.- Probas	٧	٤٦	٨
٨٨,٧٤	١٥١	١٢٤	٤٦,٨	٦٣ ٩٥١	٣٦ ٢٦٨	٢٩ ٨٤٦	١٤ ٤٤٣	٢٠ ١٧٣	٧ ١١٨	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية	جمهورية كوريا	LG Electronics Inc.	٤٧	٢٥	٩
٦٩,٥٧	٢٣	١٦	٦٢,٣	١١ ٠٠٠	٥٧ ٨٩٥	٨ ٤٧٧	٥ ٥٤٠	٨ ٩٤٩	٦ ١٥٩	متنوعة	هونغ كونغ، الصين	Jardine Matheson Holdings Ltd.	٣٤	١٦	١٠
٢٥,٢٢	٤٥٦	١١٥	٧٠,٤	١٦ ٩٣٩	٩ ٤٥٤	٤ ٢٩٩	٣ ٢٨٧	٦ ٢٠٣	٤ ٨٨٧	الورق	جنوب أفريقيا	Sappi Limited	١٤	١٠	١١
٨٤,٠٠	٢٥	٢١	٣٦,٧	٣١ ١٥٠	٥ ٦٤٣	٩ ٧٢٢	٥ ٠٣٣	١٠ ٥٣٦	٤ ٢٢٦	الكيميائيات الصناعية	جنوب أفريقيا	Sasol Limited	٤٥	٣٣	١٢
٥٨,٣٣	٢٠٤	١١٩	٥٠,٠	١ ١٦٧ ١٢٩	٢٢ ٠٠٠	٥٧ ٤٢٣	٥ ٢٦٨	٩٧ ٦٥٣	٤ ٠٦٠	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه	الصين	China National Petroleum Corp.	٣٠	٥٠	١٣
٣,٢٨	٦١	٢	٥٠,٧	١٠ ١٧٥	٥ ٠٣٣	٢ ٢٥٢	١ ٤٤٩	١٠ ٣١٦	٣ ٩٣٦	المطارات	سنغافورة	Capitaland Limited	٢	٢٢	١٤
٨٢,٩١	٢٧٥	٢٢٨	٧٠,٩	١٣ ٧٠٣	١١ ٥٤٩	٩٢٠	٧٠٣	٧ ٢٢٩	٣ ٨٧٩	الفنادق	سنغافورة	City Developments Limited	٤٣	٨	١٥

مؤشر التدويل <sup>(٢)</sup>	عدد الشركات التابعة		رقع و (بالنسبة المئوية)	العمالة		المبيعات		الأصول		الصناعة	بلد الوطن	الشركة	الترتيب حسب	
	مؤشر	الأجنبية		المجموع	الأجنبية	المجموع	الأجنبية	المجموع	الأجنبية				المجموع	مؤشر التدويل <sup>(٢)</sup>
٩٣,٥٥	٣١	٢٩	٧٨,٤	١٦٣٠٠	١٢٦١٩	٥٤٢	٤٣٦	٤٧٤٣	٣٦٧٢	الصناعة	هونغ كونغ، الصين	Shangri- Asia Limited	٤٩	٤
٦٦,٦٧	٣	٢	٦٢,٥	١٢١٧٤	٨٠٤٥	٣٣٧٢	٢٤٠٩	٧١٦٧	٣٥٧٤	التشييد	هونغ كونغ، الصين	Citic Pacific Ltd.	٢٣	١٥
٢٧,٢٧	١١	٣	١٨,٣	٤٧٠٥	٤٨٨	٣٦٣٩	٢٩٨	٩٧٨٠	٣٥٦٤	الكهرباء، الغاز والمياه	هونغ كونغ، الصين	CLP Holdings	١٦	٤٥
٣٧,٣٣	٧٥	٢٨	٢٦,٤	١٢١٥٤٩	١٧٠٥١	٩١٣٤	٢٧١٦	٩٦٧٧	٣٤١٧	التشييد	الصين	corporation	٢١	٤١
٣٧,٥٠	١٦	٦	٤٩,٨	٦٠٦٣	٢٦٠١	٣٥٩٥	١٣٠٨	٤٨١٩	٣٣٧٤	الاتصالات	حزب أفريقيا	MTN Group Limited	٢٢	٢٤
٥٠,١٠٠	٤	٢	٨٩,٤	٤١٨٠٠	٣٢٢٩٥	١٢٧٣	١٢٢٢	٣٥٣٧	٣٣٣١	الأغذية	سنغافورة	Asia Food & Propetries	٢٦	٢
٨٦,٧٩	١٠٦	٩٢	٧٠,٢	٨٢٠٠٠	٨٠٠٩١	٨٣٤٠	٤٦٧٤	٥٦٣٤	٣٢٠٦	المشروبات والأجهزة الإلكترونية	سنغافورة	Flextronics International Ltd.	٤٦	١١
٢٩,٩	٥٥	١٦	٤٠,٥	٢٩٦٣٢	٢٢٤	٧٠٠١	٦٥١٣	١١٤٣٤	٣١٥٥	التعدين واستغلال الحجر	البرازيل	Companhia Vale de Rio Doce	١٧	٣٠
٢٠,٨٧	١١٥	٢٤	٤١,١	٤٨٩٥	١٥١٨	١٠٦٠	٤٨٩	٦٢٤٨	٢٨٧٨	المرافق	ماليزيا	YTL Corp. Berhad	١٠	٢٩
٧٥,٧٦	٣٣	٢٥	٥٤,٩	٩٣١٠٩	٧٨٥٧٥	١٠٧٩٣	٤٠٣٨	٦٠٣٢	٢٥٩٧	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية	مقاطعة نسايبان الصينية	Hon Hai Precision Industries	٣٨	٢٠

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٥ . التحول نحو الخدمات، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، الجدول ألف-١-١٠ بالمرفق.

- (أ) تستند جميع البيانات إلى التقارير السنوية للشركات، ما لم يذكر خلاف ذلك.
- (ب) الترتيب فيما بينت أكبر ٢٥ شركة عبر وطنية في البلدان النامية. رقع وهو اختصار "الرقم القياسي للانتشار عبر الوطني". ويحسب هذا الرقم القياسي على أساس أنه متوسط النسب الثلاث التالية: الأصول الأجنبية إلى مجموع الأصول، والمبيعات الأجنبية إلى مجموع المبيعات، والعمالة الأجنبية إلى مجموع العمالة.
- (ج) الترتيب فيما بين أكبر ٢٥ شركة عبر وطنية توجد مقارها في بلدان نامية، ويحسب مؤشر التدويل على أساس عدد الشركات التابعة الأجنبية مقسوماً على عدد الشركات التابعة.



وأسهم انخفاض أسعار الفائدة وزيادة الأرباح وانتعاش أسعار الأصول، ولا سيما في البلدان المتقدمة، في حدوث طفرة في عمليات اندماج وشراء الشركات، بما في ذلك عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود؛ وقفزت قيمة هذه العمليات بنسبة ٢٨ في المائة لتصل إلى ٣٨١ مليار دولار. وأدت هذه المعاملات دوراً هاماً في عملية إعادة الهيكلة والدمج المستمرة في كثير من الصناعات، ولا سيما في العالم المتقدم. وكانت أكبر صفقة من صفقات اندماج وشراء الشركات في عام ٢٠٠٤ هي شراء شركة "آبي ناشونال: Abbey National" (المملكة المتحدة) من جانب شركة "سانتاندر سينترال ميسانو: Santander Central Hispano" (إسبانيا)، والتي بلغت قيمتها ١٦ مليار دولار. وفي البلدان النامية، كان نصيب عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود من النشاط الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر تواضعاً، وإن كانت شركات من هذه البلدان قد اشتركت على نحو متزايد في عمليات اندماج وشراء الشركات، والتي شملت بعض الحالات الذائعة الصيت. وكانت الطفرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ترتبط ارتباطاً رئيسياً باستثمارات تأسيسية ولا سيما في آسيا. وبلغ نصيب الصين والهند معاً نحو نصف جميع مشاريع الاستثمار التأسيسي المسجلة الجديدة (ومشاريع التوسع) في البلدان النامية في عام ٢٠٠٤.

ومن حيث الأشكال الرئيسية الثلاثة لتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن استثمار رأس المال السهمي يهيمن على المستوى العالمي. فأثناء العقد الماضي، بلغ نصيبه نحو ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما نصيبا الشكلين الآخرين من الاستثمار الأجنبي المباشر - وهما القروض المعقودة داخل الشركة والعائدات المعاد استثمارها - فكانا في المتوسط ٢٣ في المائة و١٢ في المائة على التوالي. ويتقلب هذان الشكلان تقلباً واسعاً، وهو ما يعكس التغيرات السنوية في الأرباح وعائدات الأسهم المعادة إلى الوطن أو الحاجة إلى تسديد القروض. وتوجد اختلافات ملحوظة في نمط تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛ فالعائدات المعاد استثمارها تتسم على نحو ثابت بأنها أكثر أهمية في البلدان الأخيرة.

وما زال الاستثمار الأجنبي المباشر يفوق التدفقات الأخرى من رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية فضلاً عن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. ففي عام ٢٠٠٤، كان نصيبه أكثر من نصف جميع تدفقات الموارد المتجهة إلى البلدان النامية وكان أكبر بكثير من المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في حفنة من البلدان النامية، في حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت هي أهم مصدر للتمويل في عدد من البلدان

النامية الأخرى. وبصورة خاصة، فإن هذه هي حالة معظم أقل البلدان نمواً وحتى وإن كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد فاقت المساعدة الإنمائية الرسمية في حالة بلدان فردية في هذه المجموعة.

وما زالت البلدان تعتمد قوانين ولوائح جديدة بقصد جعل بيئتها الاستثمارية أكثر مواتية للمستثمرين. فمن بين ٢٧١ تغييراً من هذا القبيل تتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر أُخذ بها في عام ٢٠٠٤، ينطوي ٢٣٥ تغييراً على اتخاذ خطوات لفتح مجالات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بالتوازي مع اتخاذ تدابير ترويجية جديدة (الجدول ٥). وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من ٢٠ بلداً قام بتخفيض ضرائب إيرادات الشركات به في محاولة من هذه البلدان لاجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن عدداً من تغييرات السياسات، في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، قد اتجه إلى جعل اللوائح أقل مواتية للاستثمار الأجنبي، ولا سيما في مجال الموارد الطبيعية.

وعلى الصعيد الدولي، وصل عدد معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي إلى ٣٩٢ و ٥٥٩ معاهدة على التوالي في عام ٢٠٠٤، حيث عقدت البلدان النامية مزيداً من هذه المعاهدات مع بلدان نامية أخرى. وعقد أيضاً مزيد من اتفاقات الاستثمار الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وهو ما يمكن أن يسهم في زيادة الانفتاح تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. وبصورة عامة، أصبحت شتى الاتفاقات الدولية متشعبة ومعقدة في محتواها على نحو متزايد، كما أن أحكاماً تتصل بالاستثمار تُدرج على نحو متزايد في الاتفاقات التي تتناول طائفة أوسع من القضايا. وتحدث زيادة أيضاً في المنازعات بين المستثمرين والدول، على نحو مواز لتكاثر اتفاقات الاستثمار الدولية.

## الجدول ٥- التغييرات الوطنية في اللوائح، ١٩٩١-٢٠٠٤

البند	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
عدد البلدان التي أخذت بتغييرات في نظمها المتعلقة بالاستثمار	٣٥	٤٣	٥٧	٤٩	٦٤	٦٥	٧٦	٦٠	٦٣	٦٩	٧١	٧٠	٨٢	١٠٢
عدد التغييرات في اللوائح منها:	٨٢	٧٩	١٠٢	١١٠	١١٢	١١٤	١٥١	١٤٥	١٤٠	١٥٠	٢٠٨	٢٤٨	٢٤٤	٢٧١
تغييرات أكثر مواتاة للاستثمار الأجنبي المباشر <sup>(أ)</sup>	٨٠	٧٩	١٠١	١٠٨	١٠٦	٩٨	١٣٥	١٣٦	١٣١	١٤٧	١٩٤	٢٣٦	٢٢٠	٢٣٥
تغييرات أقل مواتاة للاستثمار الأجنبي المباشر <sup>(ب)</sup>	٢	-	١	٢	٦	١٦	١٦	٩	٩	٣	١٤	١٢	٢٤	٣٦

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٥: الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، الجدول أولاً-١٤ بالرفق.

(أ) تشمل التغييرات التحريرية أو التغييرات الهادفة إلى تعزيز عمل السوق، فضلاً عن زيادة الحوافز.

(ب) تشمل التغييرات الهادفة إلى زيادة الرقابة فضلاً عن خفض الحوافز.

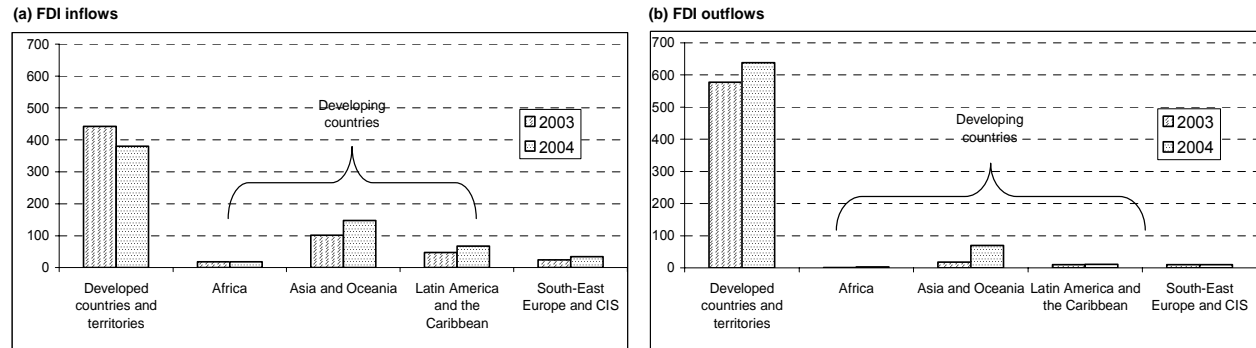


### ... مع كون منطقة آسيا وأوقيانيا أكبر متلقٍ وأكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في صفوف البلدان النامية

تميز الاتجاه الصعودي في الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بوجود فروق هامة بين البلدان والمناطق (الشكل ٢ والجدول ١). فمنطقة آسيا وأوقيانيا (لتعريفها، انظر الإطار ١) كانت مرة أخرى هي المقصد الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى المناطق النامية. فقد اجتذبت هذه المنطقة استثماراً أجنبياً مباشراً قدره ١٤٨ مليار دولار، أي بزيادة قدرها ٤٦ مليار دولار عن عام ٢٠٠٣، وهو ما يشكل أكبر زيادة حدثت حتى آنذاك. وشهدت منطقة شرقي آسيا زيادة بنسبة ٤٦ في المائة في التدفقات الداخلة إليها فبلغت ١٠٥ مليارات دولار وهي زيادة كانت مدفوعة إلى حد كبير بحدوث زيادة هامة في التدفقات المتجهة إلى هونغ كونغ (الصين). وفي جنوب شرقي آسيا، قفز الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٤٨ في المائة ليصل إلى ٢٦ مليار دولار، في حين أن جنوب آسيا الذي شغلت فيه الهند مركز الصدارة قد تلقى ٧ مليارات دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة ٣٠ في المائة. ونمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى غربي آسيا بقدر أكبر حتى من ذلك، فقد ارتفعت من ٦,٥ مليارات دولار إلى ٩,٨ مليارات دولار، تركز أكثر من نصفها في المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وتركيا. وظلت الصين هي أكبر بلد نامٍ متلقٍ في هذا الصدد إذ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليها ٦١ مليار دولار.



الشكل ٢- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤  
(بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٥: الشركات عبر الوطنية وتمويل البحث والتطوير، الشكل ثانياً - ١.

## الإطار ١- التغييرات في التجمعات الجغرافية المستخدمة في تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٥

أخذت الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة بتغييرات رئيسية في تصنيف مجموعات الاقتصادات، فالاتحاد الأوروبي يضم الآن ٢٥ عضواً، من بينها عشرة بلدان أصبحت أعضاء جددًا في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. وأعيد تصنيف ٨ بلدان (إستونيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، لتوانيا، هنغاريا) من مجموعة أوروبا الوسطى والشرقية إلى الاتحاد الأوروبي، كما أُعيد تصنيف قبرص من غربي آسيا إلى الاتحاد الأوروبي. وأُعيد الآن تصنيف مالطة من "بلدان متقدمة أخرى" إلى الاتحاد الأوروبي. وتدخل هذه البلدان العشرة الآن ضمن "البلدان المتقدمة". وبعد إعادة تصنيف البلدان الثمانية المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي من أوروبا الوسطى والشرقية إلى بلدان متقدمة، فإن البلدان المتبقية في أوروبا الوسطى والشرقية، إلى جانب البلدان التي كانت تدخل سابقاً ضمن مجموعة آسيا الوسطى (تحت فئة البلدان النامية) تُصنّف الآن ضمن جنوب شرقي أوروبا في تجمع جديد يضم جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة. ويشمل هذا الكومنولث جميع الجمهوريات السابقة التي كانت جزءاً من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية سابقاً باستثناء دول البلطيق. وبالإضافة إلى عمليات التصنيف المذكورة أعلاه، فإن التسمية المستخدمة للبلدان الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ والمصنفة في الأعداد السابقة من تقرير الاستثمار العالمي ضمن منطقة المحيط الهادئ الفرعية بمنقطة آسيا والمحيط الهادئ قد تغيرت لتصبح "أوقيانيا".

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٥: الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، الإطار أولاً ٢.

ومنطقة آسيا وأوقيانيا أخذة أيضاً في الظهور كمصدر هام للاستثمار الأجنبي المباشر. ففي عام ٢٠٠٤، زادت التدفقات المتجهة إلى الخارج من المنطقة أربع مرات لتصل إلى ٦٩ مليار دولار، وهو ما يرجع بصورة رئيسية إلى حدوث نمو هائل في الاستثمار الأجنبي المباشر من هونغ كونغ (الصين) ولكنه يرجع أيضاً إلى زيادة الاستثمارات من جانب شركات عبر وطنية من أنحاء أخرى من شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا. ومعظم هذه الاستثمارات هي داخل المنطقة، إذ حدثت بصورة خاصة فيما بين اقتصادات شرقي وجنوب شرقي آسيا. بيد أن الاستثمار الأقليمي المتجه من الاقتصاديات الآسيوية قد ازداد هو الآخر. وعلى سبيل المثال، فإن أحد المحركات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المتجه إلى الخارج كان هو الطلب المتنامي على الموارد الطبيعية. وقد أدى ذلك إلى إجراء استثمارات هامة في أمريكا اللاتينية. وقامت أيضاً الشركات الهندية عبر الوطنية باستثمار مبالغ كبيرة في



الموارد الطبيعية في مناطق أخرى، وبصورة رئيسية في بلدان أفريقية والاتحاد الروسي. كما أن الاستثمار الآسيوي في بلدان متقدمة هو الآخر في ازدياد: فقد شهد العام الماضي بصورة خاصة بضع عمليات شراء ضخمة لشركات تابعة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جانب شركات عبر وطنية صينية وهندية - مثل قيام شركة لينوفو (الصين) بشراء شعبة الحواسيب الشخصية بشركة آي بي إم: IBM (الولايات المتحدة).

وقد أدت شتى التغييرات في مجال السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي إلى تيسير نمو كل من التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا وأوقيانسيا. وعلى سبيل المثال، فإن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) والصين قد وقعتا اتفاقاً لإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠، كما قامت سبعة بلدان آسيوية بالتوقيع على اتفاقات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

### **حدوث انتعاشة للاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية بعد أربع سنوات من الهبوط ...**

عقب أربع سنوات من الهبوط المستمر، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي طفرة هامة في عام ٢٠٠٤ فبلغت ٦٨ مليار دولار - أي زادت بنسبة ٤٤ في المائة على المستوى المتحقق في عام ٢٠٠٣. وكانت العوامل التي أسهمت في ذلك هي الانتعاش الاقتصادي في المنطقة، وحدث نمو أقوى في الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وكان أكبر بلدين متلقين لهذه التدفقات هما البرازيل والمكسيك، إذ بلغت التدفقات الداخلة إليهما ١٨ مليار دولار و١٧ مليار دولار على التوالي. وبلغا نصيبهما مع شيلي والأرجنتين، ثلثي جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى المنطقة في عام ٢٠٠٤. بيد أن التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر لم تزد في جميع بلدان أمريكا اللاتينية. فقد حدثت انخفاضات ملحوظة في بوليفيا وفنزويلا، ترتبط في المقام الأول بعدم التيقن بخصوص التشريعات المتصلة بإنتاج النفط والغاز. وفي إكوادور، كان إتمام تشييد خط أنابيب نفط الخام هو السبب الذي يفسر الزيادة التي حدثت في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقام عدد من البلدان بتعديل تشريعاته ونظمه الضريبية لزيادة نصيب الدولة من الإيرادات المتحققة من الموارد الطبيعية غير المتجددة. وما زال من السابق لأوانه تقدير تأثير هذه التغييرات على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. فما زالت مشاريع هامة قيد التطوير ولم يعلن عن مشاريع إضافية خلال عام ٢٠٠٤.

وكان التكوين القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى أنحاء من أمريكا اللاتينية والكاريبية يبدو أنه في طور التغيير. ففيما يتعلق بعدة بلدان من المنطقة، أصبحت الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية والصناعات التحويلية جهات يفضلها الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر أكبر من الخدمات في عام ٢٠٠٤. وفي الأرجنتين والبرازيل والمكسيك، اجتذبت الصناعة التحويلية قدراً من الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر منه في حالة الخدمات. وحدثت طفرة بنسبة ٢٦ في المائة في الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة التجميع لأغراض التصدير بالمكسيك وذلك استجابة لنمو الطلب في الولايات المتحدة بعد ثلاث سنوات متتالية من الهبوط. وأدى إتمام معظم برامج الخصخصة، بالاقتران مع الصعوبات المالية التي واجهت المستثمرين الأجنب في أعقاب الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً وما تبعها من ركود اقتصادي في بعض البلدان، إلى خفض جاذبية قطاع الخدمات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية. وعانت الشركات في هذا القطاع أشد المعاناة من تأثير الأزمة الاقتصادية، فقد واجهت مشاكل شديدة في خفض خصومها الكبيرة بالنقد الأجنبي مع عدم قدرتها في الوقت نفسه (بسبب عدم قابلية أنشطتها للتداول تجارياً) على التحول نحو الإنتاج الموجه نحو التصدير. بيد أن تجدد نشاط الخصخصة، في أمريكا الوسطى والكاريبية، قد جعل الخدمات هي أكبر قطاع متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي جماعة بلدان الأنديز، أدى ارتفاع أسعار النفط والمعادن إلى تدعيم وضع القطاع الأولي باعتباره المتلقي الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

### ... بينما ظل الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرًا في أفريقيا ...

ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا على نفس المستوى تقريباً - أي ١٨ مليار دولار - كما كان الأمر في عام ٢٠٠٣. وكان الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الموارد الطبيعية قوياً بصورة خاصة، وهو ما يعكس ارتفاع أسعار المعادن والنفط وزيادة ربحية الاستثمار في القطاع الأولي. فالأسعار المرتفعة والمتزايدة للنفط والمعادن وإنتاج المناجم قد أغرى الشركات الوطنية بالحفاظ على المستويات المرتفعة نسبياً للاستثمار في مشاريع الاستكشاف الجديدة أو إلى زيادة الإنتاج القائم. وقد أبرمت في صناعة التعدين في العام الأخير عدة عقود كبيرة لاندماج وشراء شركات عبر الحدود. وعلى الرغم من هذه التطورات، فإن نصيب أفريقيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم ما زال منخفضاً، أي ٣ في المائة.

وكان أكبر متلقٍ لهذه التدفقات أنغولا وغينيا الاستوائية ونيجيريا والسودان (وجميعها غنية بالموارد الطبيعية) ومصر، إذ بلغ نصيبها أقل قليلاً من نصف جميع التدفقات الداخلة إلى أفريقيا. وفي حين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان الثلاثة الأخيرة قد ارتفعت، فإن تلك الداخلة إلى جنوب أفريقيا، وهي متلقٍ هام آخر للاستثمار الأجنبي المباشر، قد انخفضت. وتلقت أقل البلدان نمواً في أفريقيا مقادير صغيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر: نحو ٩ مليارات دولار في عام ٢٠٠٤. وكان منشأ معظم الاستثمار في أفريقيا أوروبا - يقودها في ذلك مستثمرون من فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة - ومن جنوب أفريقيا والولايات المتحدة؛ وبلغ نصيب هذه البلدان مجتمعة أكبر من نصف التدفقات الداخلة إلى المنطقة. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من أفريقيا فقد زادت عن الضعف في عام ٢٠٠٤، فبلغت ٢,٨ من مليارات الدولارات.

وقد سعى من وراء موجة جديدة من التدابير والمبادرات المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيدين الوطني والدولي إلى تيسير واجتذاب مزيد من هذا الاستثمار إلى القارة الأفريقية. فعلى الصعيد الوطني، ركزت تدابير كثيرة على تحرير الأطر القانونية وتحسين البيئة الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن الإخفاق في التحرك بسرعة بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهامة لاجتذاب واستبقاء الاستثمار الأجنبي المباشر، وضعف التأكيد على بناء القدرات قد أعاقا قدرة كثير من البلدان في المنطقة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في مجال الصناعة التحويلية. وحتى الآن، فإن التدابير والمبادرات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق على الصعيد الدولي والتي تستهدف البلدان الأفريقية (مثل قانون تشجيع نمو أفريقيا وإتاحة الفرص لها، الذي اعتمده الولايات المتحدة) لم تكن ناجحة جداً على وجه الإجمال في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أجل تحقيق إمكانات زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق فوائد أكبر من هذا الاستثمار، ينبغي قيام البلدان الأفريقية عموماً بتطوير قدرات صناعية وتكنولوجية أقوى.

وقد جرى التشديد في العديد من المبادرات التي أطلقت مؤخراً على الحاجة إلى الدعم الدولي للتنمية في أفريقيا. وعلى سبيل المثال، فإن لجنة أفريقيا (التي أنشأها المملكة المتحدة) قد أصدرت تقريراً في آذار/مارس ٢٠٠٥ توصي فيه بإجراء زيادة كبيرة في المعونة المقدمة إلى أفريقيا: أي تقديم مبلغ إضافي قدره ٢٥ مليار دولار في العام ينفذ بحلول عام ٢٠١٠. واقترح التقرير أيضاً عدة تدابير يمكن أن تساعد القارة على اجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتدعيم فوائد هذا الاستثمار للتنمية. ودعا التقرير على وجه

الاستثمار المباشر إلى مضاعفة تمويلهم من أجل الهياكل الأساسية، واعتماد إلغاء للديون الخارجية بنسبة ١٠٠ في المائة، ودعم مرفق للمناخ الاستثماري من أجل أفريقيا في إطار مبادرة الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وإنشاء صندوق يوفّر التأمين للمستثمرين الأجانب في البلدان الخارجة من نزاع في أفريقيا.

... وازداد في جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة للعام الرابع على التوالي.

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة، وهي مجموعة جديدة من الاقتصادات في إطار التصنيفات الجديدة للأمم المتحدة (الإطار ١)، عاماً رابعاً من النمو في عام ٢٠٠٤ فبلغت رقماً مرتفعاً لم يتحقق في أي وقت سابق وهو ٣٥ مليار دولار. وكانت هذه المنطقة هي المنطقة الوحيدة التي أفلتت من الانخفاض الذي دام ثلاث سنوات (٢٠٠١-٢٠٠٣) في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وحافظت على نمو قوي في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل في عام ٢٠٠٤ (أكثر من ٤٠ في المائة). بيد أن الاتجاهات في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى هاتين المنطقتين الفرعيتين قد اختلفت بعض الشيء، وهو ما يعكس تأثير عوامل شتى. ففي جنوب شرقي أوروبا، لم تبدأ التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو إلا في عام ٢٠٠٣. فهذه التدفقات الداخلة، التي تصدرتها صنفات خصخصة كبيرة، قد زادت قرابة ثلاثة أمثال لتصل إلى ١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٤. وفي كومنولث الدول المستقلة، زادت التدفقات الداخلة من ٥ مليارات دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، مستفيدة في ذلك إلى حد كبير من ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي. والاتحاد الروسي هو أكبر متلقٍ للتدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المنطقة.

وعلى العكس من ذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة قد استمرت في الهبوط.

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة، التي تشمل الآن العشرة أعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي (انظر الإطار ١)، قد انخفضت إلى ٣٨٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٤. وكان هذا الانخفاض أقل حدة منه في عام ٢٠٠٣، وهو ما يشير ربما إلى توقف الاتجاه التزولي الذي بدأ في عام ٢٠٠١. وقد تعلق هذا الهبوط بكثير من البلدان المضيفة الكبيرة في العالم المتقدم. بيد أنه وجدت بعض الاستثناءات الهامة؛ فالولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد سجلتا زيادات كبيرة في التدفقات الداخلة وهو ما جاء بصورة رئيسية نتيجة لعمليات اندماج وشراء للشركات عبر الحدود. وفي الوقت نفسه، فإن التدفقات الاستثمارية

الخارجة من البلدان المتقدمة قد اتجهت إلى أعلى من جديد في عام ٢٠٠٤ فوصلت إلى ٦٣٧ مليار دولار.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الأوروبي ككل إلى ٢١٦ مليار دولار - وهو أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٩٨. بيد أن أداء أحاد البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد تباين، فسجلت الدانمرك وألمانيا وهولندا والسويد أهم حالات هبوط في هذا الصدد. وكان استمرار الاتجاه النزولي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي بشكل، إلى حد ما، انعكاساً لعمليات السداد الكبيرة للقروض المتعاقد عليها داخل الشركة ولإعادة الأرباح إلى الوطن في حالة بضعة أعضاء. وفي الوقت نفسه، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى جميع البلدان العشرة الجديدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد ازدادت، تجتذبا المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي وتوافر الموارد البشرية الماهرة بتكاليف تنافسية وانخفاض عدم التيقن فيما يتعلق بالإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر عقب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقفزت التدفقات الداخلة إلى اليابان بنسبة ٢٤ في المائة فبلغت ٨ مليارات دولار في حين أن تلك المتجهة إلى البلدان المتقدمة الأخرى (إسرائيل ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا) قد هبطت.

#### ومن المتوقع حدوث زيادات أخرى في الاستثمار الأجنبي المباشر.

يبدو أن الآفاق المرتقبة للاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم مواتية في عام ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٦، يمكن توقع أن تحدث زيادة أخرى في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إذا تدعم النمو الاقتصادي وأصبح أوسع انتشاراً وإذا ترسخت عملية إعادة هيكلة الشركات واستمر نمو الأرباح وتواصل البحث عن أسواق جديدة. والحاجة المتواصلة من جانب الشركات إلى تحسين قدرتها التنافسية عن طريق التوسع بالدخول في أسواق جديدة وعن طريق تخفيض التكاليف والوصول إلى الموارد الطبيعية والأصول الاستراتيجية في الخارج تتيح حوافز قوية لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بصورة خاصة. ومن المحتمل أيضاً أن يؤدي تحسن ربحية الشركات عبر الوطنية إلى حفز زيادة نشاط اندماج وشراء الشركات، وهو ما ينتظر أن يؤدي أيضاً إلى رفع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة.

والدراسات الاستقصائية التي أجراها الأونكتاد للشركات عبر الوطنية والخبراء ووكالات ترويج الاستثمار تدعم هذه الصورة التفاؤلية نسبياً، كما تدعمها استنتاجات دراسات استقصائية أخرى أجريت مؤخراً. وفي الدراسات الاستقصائية التي أجراها

الأونكتاد، توقع أكثر من نصف الشركات عبر الوطنية المجدية فضلاً عن الخبراء وأربعة أخماس وكالات ترويج الاستثمار حدوث نمو قصير الأجل (٢٠٠٥-٢٠٠٦) في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتوقع قلة قليلة منها حدوث هبوط في الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل القريب. أما العوامل التي حددت على أنها ينبغي أن تؤدي إلى حدوث مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر فهي الضغط التنافسي على الشركات واستمرار نقل إنتاج الخدمات إلى الخارج، ومواصلة التحرير، ونمو الشركات عبر الوطنية الممتدة إلى أسواق ناشئة.

وفي الوقت نفسه، توجد أسباب تدعو إلى الحذر في التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فتباطؤ النمو في بعض البلدان المتقدمة، إلى جانب أوجه الضعف الهيكلية وشدة التعرض للصددمات المالية والصددمات المتعلقة بالشركات في بعض المناطق، هي عوامل ما زالت تعرقل حدوث انتعاش قوي لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن استمرار الاختلالات الخارجية في كثير من البلدان والتقلبات الحادة في أسعار الصرف فضلاً عن ارتفاع وتقلبية أسعار السلع الأساسية هي جميعاً تطرح مخاطر يمكن أن تعرقل التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويوجد بعض التفاوت في الآفاق المرتقبة للاستثمار الأجنبي المباشر للمناطق المختلفة. فبالنظر إلى تحسن الحالة الاقتصادية في آسيا وأوقيانيا ودورها الهام باعتبارها مركزاً من مراكز الإنتاج العالمية وتحسن بيئة السياسات بها وبذل جهود هامة في مجال التكامل الإقليمي، فإن الآفاق المرتقبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة إيجابية بقوة. ووفقاً لما ذكرته الشركات عبر الوطنية والخبراء ووكالات ترويج الاستثمار المشمولة بالدراسات الاستقصائية التي أجراها الأونكتاد، فإن المستقبل المتوقع لهذه المنطقة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر مشرق. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي فمن المتوقع أن تزداد في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بالنظر إلى أن معظم القوة الدافعة وراء نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٤ من المنتظر أن تستمر. والآفاق المرتقبة إيجابية أيضاً فيما يتعلق بأفريقيا، وذلك في جانب منه كنتيجة لوجود أسعار أعلى للسلع الأساسية وإمكانات أفريقيا من حيث الموارد الطبيعية. وتوقعت واحدة من كل أربع شركات عبر وطنية مجدية أن تزداد التدفقات الداخلة إلى أفريقيا في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وهو ما يشير إلى مزيد من التفاؤل المشوب بالحذر إزاء هذه المنطقة.

وأما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة فمن المتوقع أن يتوالى نموها في المستقبل القريب، استناداً إلى توقع

أن الأبحر التنافسية بها، وخاصة في جنوب شرقي أوروبا، يمكن أن تجتذب عدداً متزايداً من المشاريع الباحثة عن الكفاءة أو المشاريع الموجهة نحو التصدير، في حين أن بلدان كومنولث الدول المستقلة الغنية بالموارد الطبيعية يمكن أن تستفيد من استمرار ارتفاع أسعار النفط والغاز.

وعلى الرغم من الهبوط الذي حدث في عام ٢٠٠٤، فإن الآفاق المرتقبة لتجدد نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة والخارجة منها في عام ٢٠٠٥ ما زالت إيجابية، وهو ما يركز على تنبؤات بحدوث نمو اقتصادي معتدل وانتعاش قوية في أرباح الشركات. وقد حدث بالفعل، أثناء الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٥، أن ازدادت عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود في البلدان المتقدمة زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بأكبر بلد متلق لهذه التدفقات - وهو الولايات المتحدة - فإن الآفاق المرتقبة للاستثمار الأجنبي المباشر جيدة، رغم أن التدفقات الداخلة قد لا تصل إلى المستويات المرتفعة المسجلة في عام ٢٠٠٤.

### تدويل البحث والتطوير والتنمية

*تقوم الشركات عبر الوطنية بتدويل البحث والتطوير، بما في ذلك تدويلهما في البلدان النامية ...*

يركز تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٥، على تدويل البحث والتطوير من جانب الشركات عبر الوطنية. وهذه ليست ظاهرة جديدة. فعند توسع الشركات على الصعيد الدولي، فإنها قد احتاجت دائماً إلى تكيف التكنولوجيات محلياً لكي تبين إنتاجها بنجاح في البلدان المضيفة. وفي كثير من الحالات، كان قدر من تدويل البحث والتطوير ضرورياً لإنجاز ذلك. بيد أن الوضع قد تمثل تقليدياً في الاحتفاظ بالبحث والتطوير فقط لبلدان موطن الشركات عبر الوطنية. وعلى النقيض من ذلك، يظهر الآن عدد من السمات الجديدة في عملية التدويل. وبصورة خاصة تقوم الشركات عبر الوطنية، لأول مرة، بإنشاء مرافق للبحث والتطوير خارج البلدان المتقدمة تذهب إلى أبعد من مجرد التكيف مع الأسواق المحلية؛ فنشاط البحث والتطوير الذي تقوم به الشركات عبر الوطنية، في بعض البلدان النامية وبلدان جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة، يستهدف على نحو متزايد الأسواق العالمية ويجري إدماجه في الجهود الابتكارية الأساسية التي تقوم بها هذه الشركات.

فلنفكر في الأمثلة التوضيحية التالية. فمنذ عام ١٩٩٣، عندما أنشأت شركة "موتورولا" أول مختبر للبحث والتطوير في الصين مملوك ملكية أجنبية، وصل عدد وحدات البحث والتطوير الأجنبية في ذلك البلد إلى نحو ٧٠٠ وحدة. كما أن أنشطة البحث والتطوير الهندية التابعة لشركة جنرال إلكتريك - وهي أكبر شركة عبر وطنية في العالم - تستخدم ٢٤٠٠ شخص في مجالات متنوعة مثل محركات الطائرات والسلع الاستهلاكية المعمرة والأجهزة الطبية. وجميع شركات المواد الصيدلانية مثل شركات أسترا - زينيكا، وإيلي ليللي، وغلاكسو - سميث - كلين، ونوفارتيس، وفايزر، وسانوفي - أفينتييس، قد قامت بإدارة أنشطة بحثية سريرية في الهند. وإسهام جنوب شرقي وشرق آسيا في تصميم أشباه الموصلات، الذي كان عملياً لا شيء فيه أواسط التسعينات، قد وصل إلى قرابة ٣٠ في المائة من عمليات التصميم العالمية لها في عام ٢٠٠٢. وتقوم شركة إس تي ميكروإلكترونيكس (STMicroelectronics) بقدر من أعمالها المتعلقة بتصميم أشباه الموصلات في الرباط في المغرب. وتتنافس شركة جنرال موتورز في البرازيل مع الشركات التابعة الأخرى لشركة جنرال موتورز الموجودة في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا على الحق في تصميم وتصنيع سيارات جديدة والقيام بأنشطة أساسية أخرى من أجل الشركة العالمية. ويوجد كثير من هذه الأمثلة.

ومن الناحية النظرية، فإن تدويل البحث والتطوير عن طريق القيام بما في البلدان النامية هو أمر متوقع وغير متوقع في آن. فهو أمر متوقع لسببين اثنين. أولهما هو أنه مع قيام الشركات عبر الوطنية بزيادة إنتاجها في البلدان النامية يمكن توقع أن يلي ذلك قدر من البحث والتطوير (من النوع التكميلي). وثانيهما، أن نشاط البحث والتطوير شكل من أشكال أنشطة الخدمات وهو، شأنه شأن الخدمات الأخرى (تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٤)، "يتجزأ" فيجري القيام بأجزاء معينة منه في الأماكن التي يمكن أداؤها فيها بأكثر كفاءة. وفي الواقع، ووفقاً لدراسة استقصائية تناولت أكبر الشركات في أوروبا أجراها الأونكتاد وشركة "رولاند بيرجير" في عام ٢٠٠٤، فإن جميع وظائف الخدمات الآن - بما في ذلك البحث والتطوير - مرشحة لنقل إنتاجها إلى الخارج. وهو أمر غير متوقع من حيث أن البحث والتطوير نشاط خدمي له احتياجات من المهارات والمعرفة الكبيرة والدعم، وهي احتياجات كان يجري تقليدياً تلبيتها فقط في البلدان المتقدمة التي لديها نظم ابتكار وطنية قوية. وعلاوة على ذلك، يعتبر البحث والتطوير أقل الأنشطة الاقتصادية "قابلية للتجزئة" بسبب تضمينه للمعرفة التي تمثل أهمية استراتيجية للشركات، وبسبب أنه كثيراً ما يتطلب تبادلاً كثيفاً للمعرفة (كثير منها ضمني) بين المستعملين والمنتجين داخل مجموعات متشابكة محلية.



ومن الواضح حتى الآن أن عدداً صغيراً فقط من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية يشترك في عملية تدويل البحث والتطوير. بيد أن كون بعض هذه البلدان يُنظر إليها الآن على أنها مواقع جذابة لأنشطة البحث والتطوير المعقدة جداً إنما يشير إلى أن من الممكن قيام البلدان بتطوير القدرات المطلوبة للارتباط بنظم البحث والتطوير العالمية التابعة للشركات عبر الوطنية. ومن منظور البلدان المضيفة، فإن تدويل البحث والتطوير يفتح الباب ليس فقط أمام نقل التكنولوجيا المبتدعة في أماكن أخرى، ولكن أيضاً أمام عملية ابتداع التكنولوجيا نفسها. وقد يمكن هذا بعض البلدان المضيفة من تعزيز قدراتها التكنولوجية والابتكارية. بيد أنه قد يوسع أيضاً الفجوة مع البلدان التي تخفق في الارتباط بشبكة الابتكار العالمية.

... مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار على الابتكار والتنمية.

النشاط الابتكاري أمر لا بد منه للنمو الاقتصادي والتنمية. وعلاوة على ذلك، تتطلب التنمية الاقتصادية المستدامة أكثر من مجرد "فتح الباب" ببساطة وانتظار تدفق التكنولوجيات الجديدة عن طريقه. بل هي تتطلب جهداً تكنولوجياً متواصلًا من جانب مؤسسات الأعمال المحلية، بالاقتران مع سياسات حكومية داعمة. فمع ازدياد كثافة الإنتاج من حيث المعرفة، تنمو الحاجة إلى تطوير القدرات التكنولوجية. ولا تؤدي زيادة الانفتاح على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال إلى تقليل الجهد التكنولوجي المحلي الذي لا مندوحة عن بذله. وعلى العكس من ذلك، أدى التحرير وما يرتبط به من بيئة السوق المفتوحة إلى أن يكون من الضروري على الشركات - سواء كانت كبيرة أو صغيرة في بلدان متقدمة أو بلدان نامية - اكتساب القدرات التكنولوجية والابتكارية المطلوبة لكي تصبح أو تبقى ذات قدرة تنافسية.

وليس البحث والتطوير سوى أحد مصادر الابتكار، ولكنه مصدر هام. وهو يتخذ أشكالاً شتى: البحوث الأساسية، والبحاث التطبيقية، وتطوير المنتجات والعمليات. وفي حين أن البحوث الأساسية يضطلع بها القطاع العام، بصورة رئيسية، فإن الشكّلين الآخرين من البحوث يدخلان في صميم القدرة التنافسية لكثير من الشركات. وفي المراحل المبكرة من النشاط التكنولوجي، لا تحتاج مؤسسات الأعمال إلى إدارات رسمية للبحث والتطوير. بيد أنها عندما تنضج، تجد أن من المهم على نحو متزايد القيام برصد التكنولوجيات الجديدة واستيرادها وتطبيقها. وينمو دور عملية البحث والتطوير الرسمية عندما تحاول الشركة إجراء تحسينات

تكنولوجية يُعتمد بها وتقوم بعملية ابتكار منتجات أو عمليات. وفيما يتعلق بالتكنولوجيات المعقدة والسريعة التغير، يكون البحث والتطوير جزءاً لا بد منه من عملية التعلم التكنولوجي. وتتسم علمية اكتساب القدرات التكنولوجية بأنها بطيئة ومكلفة. وفي كثير من الصناعات، فإن التغيير التقني والتكنولوجيات المتقدمة المرتكزة على العلوم يتطلبان مهارات أعلى مستوى وجهداً تقنياً مكثفاً. وهذا يتطلب هياكل أساسية أفضل، ليس على الأقل في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وهو يتطلب أيضاً مؤسسات داعمة قوية، فضلاً عن نظم قانونية ونظم حكم تكون مستقرة وذات كفاءة. وأخيراً فإنه يتطلب إمكانية الوصول إلى قاعدة المعرفة الدولية، بالاقتران مع استراتيجية لتسخير هذا الوصول لصالح نظم الابتكار المحلية. وتؤدي القوى التراكمية التي تزيد من الفجوة بين البلدان فيما يتعلق بالابتكار إلى جعل دور السياسة العامة أمراً هاماً على نحو متزايد على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

وتوجد اختلافات كبيرة في قدرات البلدان على الابتكار والإفادة من عملية تدويل البحث والتطوير. ووفقاً لمقياس جديد لقدرات الابتكار الوطنية - أي رقم الأونكتاد القياسي للقدرة على الابتكار - يبدو أن هذه الاختلافات تتزايد على مر الوقت (الجدول ٦). وتدرج البلدان المتقدمة ضمن مجموعة القدرات المرتفعة، ومعها مقاطعة تايوان الصينية وجمهورية كوريا وسنغافورة، إلى جانب بعض اقتصادات جنوب شرقي أوروبا وكومولث الدول المستقلة. أما مجموعة القدرات المتوسطة فتضم الاقتصادات المتبقية التي تمر بمرحلة انتقالية ومعظم الاقتصادات الغنية بالموارد والمصنعة حديثاً واقتصاديين أفريقيين يقعان جنوب الصحراء الكبرى (موريشيوس وجنوب أفريقيا). وتشتمل مجموعة القدرات المنخفضة على معظم البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى فضلاً عن عدة بلدان في شمال أفريقيا وغربي آسيا وأمريكا اللاتينية. ومن بين البلدان النامية، فإن منطقتي جنوب آسيا وشرق آسيا تتصدران مجال القدرة على الابتكار، في حين أن وضع أمريكا اللاتينية والكاريبي قد تدهور على مر الوقت وسبقته في هذا الصدد شمال أفريقيا وغربي آسيا.

وتتصلل القدرات الابتكارية لبلد ما اتصالاً مباشراً بجاذبيته كبلد مضيف لأنشطة البحث والتطوير من جانب الشركات عبر الوطنية، وكذلك بقدرته على الاستفادة من نشاط البحث والتطوير هذا. وتعتمد نوعية نشاط البحث والتطوير المضطلع به في الخارج على القدرات المحلية للبلد المضيف. وينطبق الشيء نفسه على العوامل الخارجية الناتجة عن ذلك من حيث مدى قدرة الشركات والمؤسسات المحلية على الفهم والتعلم من التعرض لتقنيات

ومهارات البحث والتطوير التي تكون من فئة أفضل الممارسات. أما مسألة ما إذا كان البحث والتطوير سيعتمقان على مر الوقت وإلى أي حد سيمتدان إلى الأنشطة المختلفة فذلك يكون نتيجة لعملية تفاعلية بين الشركات عبر الوطنية والجهات الفاعلة المحلية في الاقتصاد المضيف، وهذه العملية تتأثر بدورها بالإطار المؤسسي والسياسات الحكومية للبلد المضيف.

#### الجدول ٦- المتوسطات الإقليمية غير المرجحة لرقم الأونكتاد القياسي للقدرة على الابتكار

المنطقة	١٩٩٥	٢٠٠١
البلدان المتقدمة (باستثناء البلدان الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي)	٠,٨٧٦	٠,٨٦٩
البلدان الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي	٠,٦٦٥	٠,٧٠٧
جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة	٠,٦٠٢	٠,٥٨٤
جنوب آسيا وشرق آسيا	٠,٤٩٢	٠,٥١٨
غرب آسيا وشمال أفريقيا	٠,٣٤٨	٠,٣٦١
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٠,٣٧٥	٠,٣٦
جنوب آسيا	٠,٢٢٣	٠,٢١٥
أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٠,١٥٧	٠,١٦

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٥: الشركات عبر الوطنية وتداول البحث والتطوير، الجدول

ثالثاً -٦.

#### الشركات عبر الوطنية هي محركات البحث والتطوير على الصعيد العالمي

نما الإنفاق العالمي على البحث والتطوير نمواً سريعاً خلال العقد الماضي ليصل إلى نحو ٦٧٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٢. وهو مركز بدرجة مرتفعة. إذ يبلغ نصيب أكبر عشرة بلدان بحسب هذا الإنفاق، تقودها الولايات المتحدة، أكثر من أربعة أخماس مجموع الإنفاق العالمي. ولا يرد ضمن أكبر عشرة بلدان سوى بلدين ناميين (الصين وجمهورية كوريا). بيد أن نصيب البلدان المتقدمة قد انخفض من ٩٧ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٩١ في المائة في عام ٢٠٠٢، في حين أن نصيب آسيا النامية قد ارتفع من ٢ في المائة إلى ٦ في المائة. وبالمثل، حدث ارتفاع في ناتج الابتكار (كما يقاس بعدد براءات الاختراع الصادرة). وعلى سبيل المثال، فبين هاتين الفترتين الزميتين وهما ١٩٩١-١٩٩٣ و ٢٠٠١-٢٠٠٣، فإن نصيب طلبات براءات الاختراع الأجنبية المقدمة من بلدان نامية وجنوب شرقي أوروبا وكومنولث

الدول المستقلة إلى مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية بالولايات المتحدة قد قفز من ٧ في المائة إلى ١٧ في المائة.

والشركات عبر الوطنية هي جهات فاعلة رئيسية في هذه العملية. فإن نصيبها، وفقاً لتقدير محافظ، يبلغ قرابة نصف الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، كما يبلغ على الأقل ثلثي إنفاق مؤسسات الأعمال على البحث والتطوير (الذي يقدر بـ ٤٥٠ مليار دولار). وهذان النصيبان أعلى بكثير في عدد من آحاد الاقتصادات. وفي الواقع، فإن إنفاق بعض الشركات عبر الوطنية الكبيرة على البحث والتطوير أعلى من إنفاق كثير من البلدان (الشكل ٣). فقد قامت ست شركات عبر وطنية (فورد، وفايزر، ودايمر - كرايزلر، وسميتز، وتويوتا، وجنرال موتورز) بإنفاق أكثر من ٥ مليارات دولار على البحث والتطوير في عام ٢٠٠٣. وعلى سبيل المقارنة، لم يكن مجموع الإنفاق على البحث والتطوير، لدى الاقتصادات النامية، قريباً من ٥ مليارات دولار أو يتجاوزها إلا في البرازيل والصين وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية. وكانت أكبر الجهات المنفقة على البحث والتطوير في العالم تتركز في بضع صناعات، ولا سيما معدات تكنولوجيا المعلومات، وصناعة السيارات، والمواد الصيدلانية، والتكنولوجيا الأحيائية.

وأصبحت أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية مدوّلة على نحو متزايد. ويبدو هذا الاتجاه ظاهراً للعيان فيما يتعلق بجميع بلدان الموطن، ولكنه يبدأ من مستويات مختلفة. ففي حالة الشركات عبر الوطنية التابعة للولايات المتحدة، ارتفع نصيب ما تقوم به شركاتها التابعة الأجنبية التي تمتلك فيها أغلبية من بحث وتطوير في مجموع ما تقوم به من بحث وتطوير من نسبة ١١ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٢. وأنشأت الشركات عبر الوطنية الألمانية وحدات أجنبية للبحث والتطوير في التسعينات أكثر مما فعلته في فترة الخمسين عاماً السابقة. وقفز نصيب نشاط البحث والتطوير الخارجي إلى مجموع البحث والتطوير في الشركات عبر الوطنية السويدية من ٢٢ في المائة إلى ٤٣ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٣.

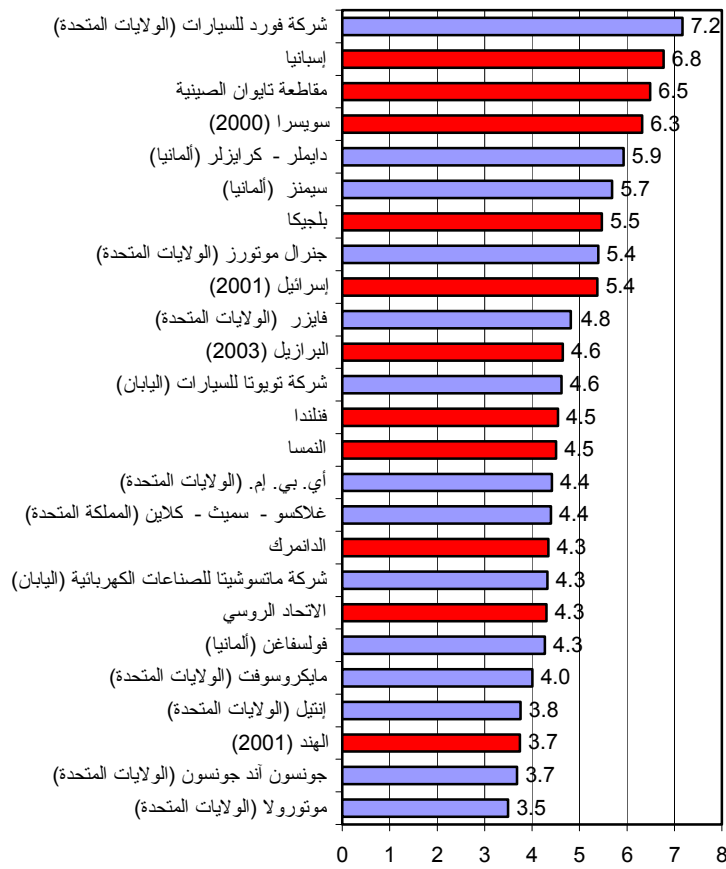
وتضطلع الشركات التابعة الأجنبية بأدوار هامة أخرى في كثير من أنشطة البحث والتطوير بالبلدان المضيفة، وهو ما يعكس زيادة تدويل البحث والتطوير. ففيما بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢، ارتفع الإنفاق على البحث والتطوير من جانب الشركات التابعة الأجنبية على نطاق العالم من مبلغ يقدر بـ ٣٠ مليار دولار إلى ٦٧ مليار دولار (أو من ١٠ في المائة إلى ١٦ في المائة من نشاط البحث والتطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال العالمية). وفي

حين أن الارتفاع كان متواضعاً نسبياً في البلدان المضيفة المتقدمة، فإنه كان يُعتد به كثيراً في البلدان النامية: فنصيب الشركات التابعة الأجنبية في نشاط البحث والتطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال في العالم النامي قد ازداد من ٢ في المائة إلى ١٨ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٢. وحدث تباين كبير في نصيب نشاط البحث والتطوير الذي تقوم به الشركات التابعة الأجنبية في البلدان المختلفة. ففي عام ٢٠٠٣، كان نصيب الشركات التابعة الأجنبية أكثر من نصف مجموع نشاط البحث والتطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال في أيرلندا وهنغاريا وسنغافورة وبلغ نحو ٤٠ في المائة في أستراليا والبرازيل والجمهورية التشيكية والسويد والمملكة المتحدة. وعلى العكس من ذلك، فإنه ظل أقل من ١٠ في المائة في شيلي واليونان والهند واليابان وجمهورية كوريا (الشكل ٤). وثمة مؤشرات أخرى، مثل العدد المتزايد لائتلافات البحث والتطوير والنشاط المتنامي لإصدار براءات الاختراع، تؤكد بالمثل زيادة تدويل أنشطة البحث والتطوير في البلدان النامية.

#### **فنشاط البحث والتطوير الذي تقوم به ينمو بسرعة بالغة، وإن كان بشكل متفاوت، في البلدان النامية ...**

إن نصيب البلدان النامية المضيفة في شبكات البحث والتطوير العالمية التابعة للشركات عبر الوطنية في تزايد ولكن على نحو متفاوت. فبضعة اقتصادات فقط قد تمكنت من اجتذاب معظم نشاط البحث والتطوير. وأكبر متلق دينامي في هذا الصدد هو آسيا النامية. وعلى سبيل المثال ففي إنفاق الشركات التابعة الأجنبية للشركات عبر الوطنية التي تتبع الولايات المتحدة على البحث والتطوير، قفز نصيب آسيا النامية من ٣ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٢. وكانت الزيادة ملحوظة بصورة خاصة في حالة الصين وسنغافورة وهونغ كونغ (الصين) وماليزيا. وفي أنشطة البحث والتطوير التي قامت بها الشركات عبر الوطنية السويدية في الخارج، زاد نصيب البلدان الواقعة خارج نطاق الثالوث المعروف (أمريكا الشمالية وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ) بأكثر من الضعف، من ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٧ في المائة في عام ٢٠٠٣. واستنتاجات الدراسات الاستقصائية هي والبيانات الأخرى المتعلقة بألمانيا واليابان تؤكد الأهمية المتنامية للبلدان النامية وبعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية باعتبارها مواقع لما تقوم به الشركات عبر الوطنية من بحث وتطوير.

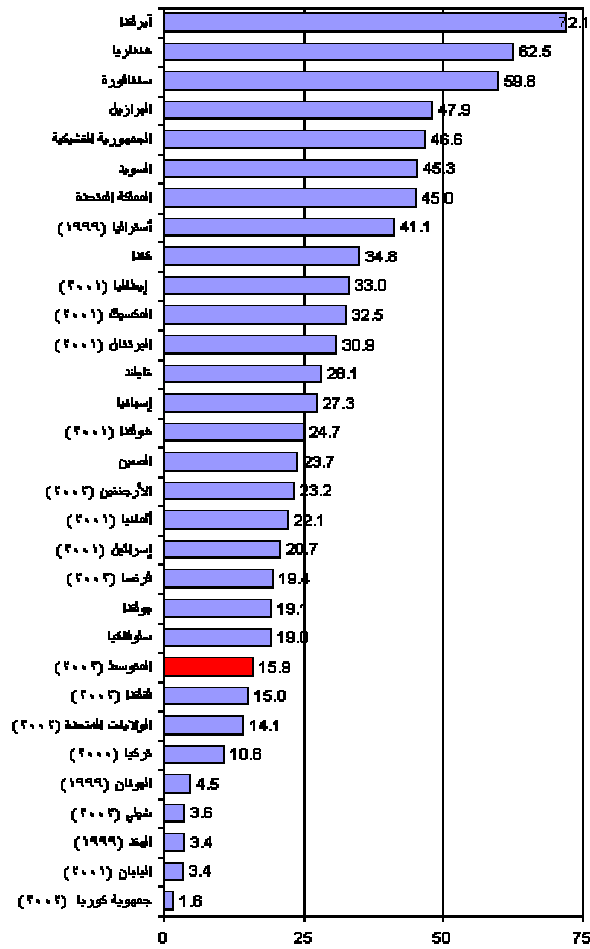
الشكل ٣ - الإنفاق على البحث والتطوير من جانب نخبة من  
الشركات عبر الوطنية والاقتصادات، ٢٠٠٢  
(بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٥: الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، الشكل رابعاً - ١.

الشكل ٤ - نصيب الشركات التابعة الأجنبية في نشاط البحث والتطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال، بلدان مختارة، ٢٠٠٣ أو أحدث سنة متاح بشأنها بيانات

(بالنسب المئوية)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٥: الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، الشكل رابعاً - ١.

وبصورة عامة، تعاني الإحصاءات الرسمية من تأخيرات زمنية، وهي قد لا تعكس بالكامل وتيرة عملية تدويل البحث والتطوير. وتشير البيانات الأحدث المتعلقة بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن امتداد البحث والتطوير إلى أماكن جديدة يكتسب زخماً. فمن بين ١٧٧٣ مشروعاً للاستثمار الأجنبي المباشر تنطوي على أنشطة بحث وتطوير على صعيد العالم أثناء الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ تتوافر معلومات بشأنها، فإن الأغلبية (١٠٩٥ مشروعاً) قد اضطلع بها في الواقع في بلدان نامية أو في جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة. وبلغ نصيب آسيا النامية وأوقيانيا وهدهما قرابة نصف المجموع العالمي (٨٦١ مشروعاً). وتوجد أيضاً دراسة استقصائية تتناول أكبر الجهات المنفقة على البحث والتطوير في العالم أجراها الأونكتاد خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تبين أيضاً الأهمية المتنامية للمواقع الجديدة للبحث والتطوير. فأكثر من نصف الشركات عبر الوطنية المشمولة بالدراسة الاستقصائية لديها بالفعل وجود بحثي وتطويري في الصين أو الهند أو سنغافورة. وفي جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة، كان الاتحاد الروسي هو الاقتصاد المستهدف الهام الوحيد الذي ذكرته الشركات المحيية على أنه يستضيف أنشطة تتعلق بالبحث والتطوير (الشكل ٥).

وفي الدراسة الاستقصائية نفسها، ذكرت نسبة كبيرة تصل إلى ٦٩ في المائة من الشركات أن نصيب البحث والتطوير في الخارج لا بد أنه سيزداد؛ وأشارت نسبة ٢ في المائة فقط إلى العكس، في حين أن النسبة المتبقية وقدرها ٢٩ في المائة قد توقع أن يظل مستوى التدويل دون تغيير. ويبدو أن الزخم قوي بشكل خاص لدى الشركات التي توجد مقارها في اليابان وجمهورية كوريا، والتي لم تكن حتى عهد قريب تقوم بتدويل أنشطة البحث والتطوير بها إلى أي حد كبير. وعلى سبيل المثال، فإن تسعاً من بين كل عشر شركات يابانية في العينة المعنية تخطط لزيادة نشاطها البحثي والتطويري في الخارج، في حين أن ٦١ في المائة من الشركات اليابانية قد ذكرت أن لديها هذه النوايا. ومن المتوخى أيضاً (الشكل ٦) حدوث تحول آخر من حيث مواقع البحث والتطوير في اتجاه بعض الأسواق النامية وأسواق جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة. وذكر أكبر عدد من المحييين الصين على أنها جهة المقصد فيما يتعلق بالتوسع مستقبلاً في البحث والتطوير، تليها الولايات المتحدة. وتأتي الهند في المرتبة الثالثة، وهي وافد آخر من الوافدين الهامين الآخرين كموقع للبحث والتطوير. والاقتصادات النامية الأخرى التي ذكرها بعض المحييين على أنها مرشحة للمزيد من البحث والتطوير تشمل جمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند وفيت نام. ولم



يُشرّ سوي قلة قليلة من المجهين إلى أي خطط لمد نطاق البحث والتطوير إلى أمريكا اللاتينية أو أفريقيا. وكان الاتحاد الروسي أيضاً من بين أكبر عشرة أماكن مستهدفة.

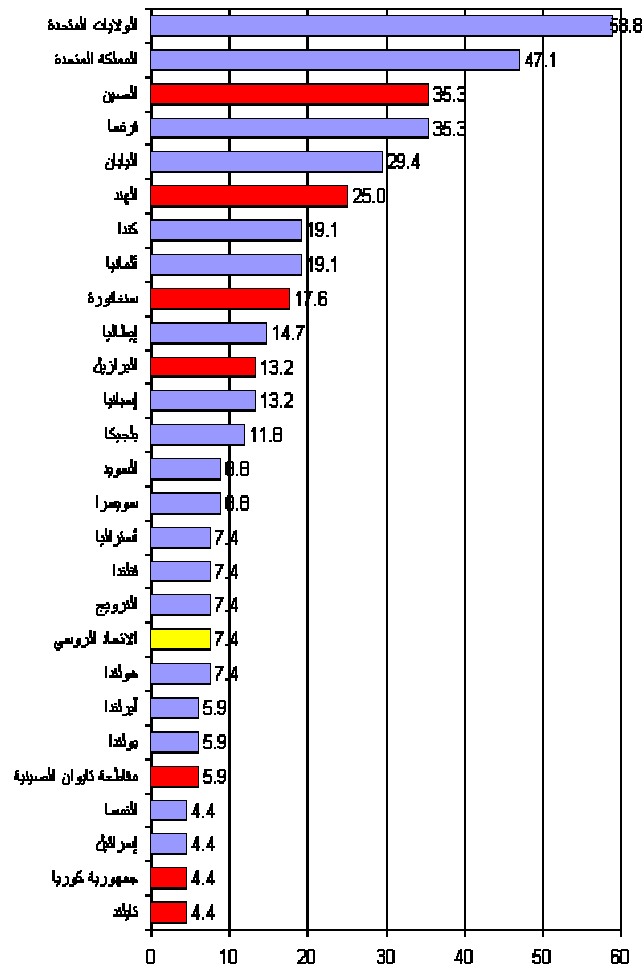
وثمة اتجاه جديد وملحوظ آخر في تدويل البحث والتطوير يتمثل في ظهور أنشطة للبحث والتطوير في الخارج تقوم بها شركات عبر وطنية تابعة لبلدان نامية ونمو هذه الأنشطة نمواً سريعاً. وهذا الاتجاه تدفعه الحاجة إلى الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة وتكييف المنتجات تبعاً لأسواق التصدير الرئيسية. وتقوم بعض هذه الشركات عبر الوطنية باستهداف قاعدة المعرفة لدى البلدان المتقدمة، بينما تقوم شركات عبر وطنية أخرى بإنشاء وحدات للبحث والتطوير في اقتصادات نامية أخرى.

### ... كما يختلف نوع نشاط البحث والتطوير المضطلع به باختلاف المنطقة

يختلف نشاط البحث والتطوير المضطلع به في المواقع المختلفة اختلافاً كبيراً تبعاً للمنطقة والاقتصاد. وعلى سبيل المثال، ففي عام ٢٠٠٢، كان ثلاثة أرباع نشاط البحث والتطوير الذي تضطلع به شركات تابعة أجنبية مملوكة ملكية أغلبية للولايات المتحدة في آسيا النامية يتصل بالحواسيب والمنتجات الإلكترونية، في حين أن أكثر من ثلاثة أرباع إنفاقها على البحث والتطوير في الهند قد توجه إلى الخدمات (وبصورة ملحوظة الخدمات المتصلة باستحداث البرمجيات). وفي البرازيل والمكسيك، فإن الكيمياء ومعدات النقل بلغ نصيبهما معاً أكثر من نصف جميع أنشطة البحث والتطوير التي اضطلعت بها شركات تابعة أجنبية تنتمي إلى الولايات المتحدة.

وعلاوة على ذلك، تضطلع الشركات عبر الوطنية بأنواع مختلفة من البحث والتطوير في الخارج. فالشركات التابعة الأجنبية الخاصة بالشركات عبر الوطنية قد تضطلع بأنشطة بحث وتطوير تكنولوجية، تمتد من دعم الإنتاج الأساسي إلى تعديل ورفع مستوى التكنولوجيات المستوردة. أما نشاط البحث والتطوير الابتكاري فينطوي على استحداث منتجات أو عمليات جديدة من أجل الأسواق المحلية أو الإقليمية أو (في خاتمة المطاف) العالمية. وتُنشأ وحدات لرصد التكنولوجيا للاطلاع على التطور التكنولوجي في الأسواق الأجنبية والتعلم من المبتكرين الرئيسيين والزبائن هناك.

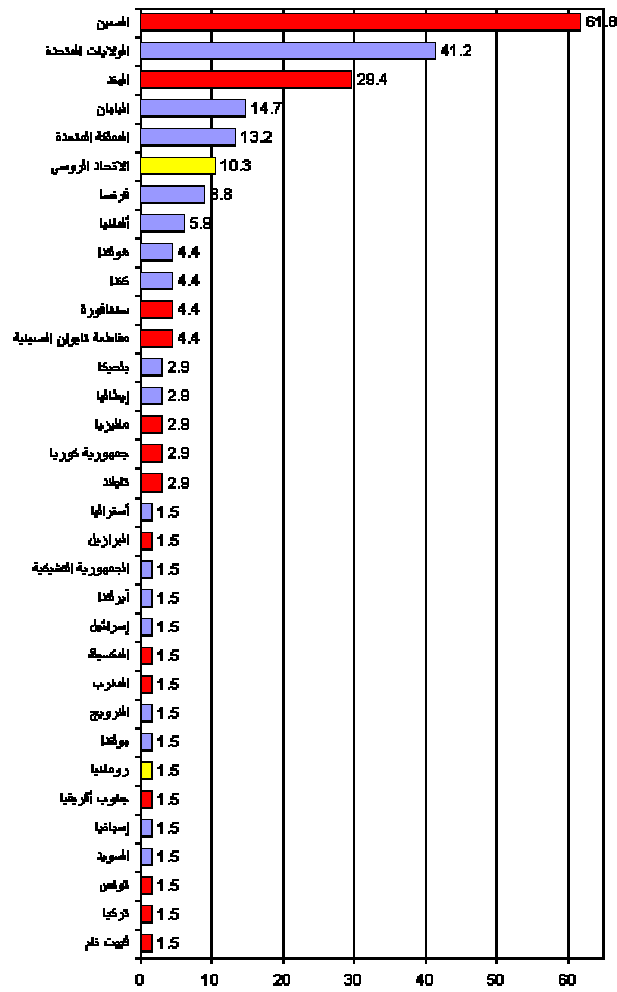
الشكل ٥ - المواقع الخارجية الخالصة للبحث والتطوير في الدراسة  
الاستقصائية التي أجراها الأونكتاد، ٢٠٠٤



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٥: الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير،

الشكل رابعاً - ٨.

الشكل ٦- أكثر المواقع المحتملة اجتذاباً للبحث والتطوير في الدراسة  
الاستقصائية التي أجراها الأونكتاد، ٢٠٠٥-٢٠٠٩



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٥: الشركات عبر الوطنية وتمويل البحث والتطوير  
الشكل رابعاً - ١١.

وفي حين أن من الصعب تحديد نشاط البحث والتطوير تحديداً كمياً حسب النوع، فإن الأدلة المتوفرة بخصوص الاقتصادات المضيفة النامية تشير إلى رجحان كفة آسيا في أنشطة البحث والتطوير الابتكارية من أجل الأسواق الدولية. فأنشطة البحث والتطوير في اقتصادات آسيوية مختارة مثل الصين والهند وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية قد أصبحت ذات أهمية متزايدة في إطار الشبكات العالمية للبحث والتطوير التابعة للشركات عبر الوطنية. ومن بين الأمثلة على ذلك مركز تويوتا التقني لآسيا والمحيط الهادي في تايلند، وشبكة موتورولا للبحث والتطوير في الصين، ومركز البحوث العالمي السادس التابع لشركة مايكروسوفت في بنغلادور، بالهند. وبعض أنشطة البحث والتطوير الابتكارية التي تجرى هناك هي من أحدث نوع. وصناعة أشباه الموصلات مثال على ذلك. فبينما كانت من أولى الصناعات التي تنقل الإنتاج إلى بلدان نامية، فإنها أيضاً كانت من بين أولها التي تنقل التصميم المتقدم إلى نخبة من الاقتصادات النامية في آسيا. وتقوم ببعض هذا التصميم شركات تابعة أجنبية وتقوم ببعضه شركات محلية. وثمة شركات جديدة من جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية، وإلى حد أقل من الصين والهند، على سبيل المثال، تقف الآن على الحدود التكنولوجية المتقدمة لأعمال التصميم.

ولم تقم الشركات عبر الوطنية حتى الآن إلا بتسكين قدر محدود من البحث والتطوير في أمريكا اللاتينية والكاريبية. فقدر قليل نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية والكاريبية يُضطلع به في أنشطة تتسم بكثافة البحث والتطوير؛ وعندما تكون الحالة هكذا فإن معظم البحث والتطوير المضطلع بهما يقتصر على تكييف التكنولوجيات أو المنتجات مع الأسواق المحلية، والتي يطلق عليها في سياق أمريكا اللاتينية مصطلح "التكييف الاستوائي: tropicalization". وتوجد بعض الاستثناءات الهامة في البرازيل والمكسيك بصورة خاصة. وفي أفريقيا، يتسم عنصر البحث والتطوير من الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه منخفض جداً بصورة عامة؛ باستثناء بعض البلدان مثل المغرب، في حين أن نشاط البحث والتطوير الذي تقوم به شركات عبر وطنية منعدم تقريباً في جنوب أفريقيا. وهذا يرجع جزئياً إلى ضعف القدرات المحلية في مجال البحث والتطوير، كما يرجع في كثير من الحالات إلى عدم وجود آليات مؤسسية تستحدث حوافز تكفي لدفع المستثمرين إلى تكريس موارد للبحث والتطوير.

وفي بعض البلدان الأعضاء الجدد بالاتحاد الأوروبي، ظهرت الشركات التابعة الأجنبية باعتبارها جهات فاعلة هامة في مجال البحث والتطوير. ففي الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا، كثيراً ما يرتبط نشاط البحث والتطوير الذي تقوم به الشركات التابعة

الأجنبية بالتصنيع، ولا سيما في مجال صناعات السيارات والإلكترونيات. وتقوم بعض الشركات التابعة الأجنبية أيضاً بأنشطة بحث وتطوير "ابتكارية" من أجل الأسواق الإقليمية أو العالمية.

**وهذه العملية تحركها عوامل دفع وجذب جديدة، وتيسرها التكنولوجيات والسياسات التمكينية ...**

وقد ظلت دائماً الحاجة إلى تكييف المنتجات والعمليات تبعاً لأسواق البلدان المضيفة الرئيسية باعثاً هاماً لدى الشركات عبر الوطنية يحفزها على تدويل البحث والتطوير. فالحاجة إلى الاستفادة من مراكز المعرفة في الخارج للبحث عن مصادر للتكنولوجيات الجديدة، وتعيين أفضل أصحاب المهارات، ورصد أنشطة المنافسين هي أيضاً حاجة معروفة جيداً في الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع. بيد أن الطفرة الحديثة في أنشطة البحث والتطوير من جانب الشركات عبر الوطنية في نخبة من الاقتصادات المضيفة النامية يعكس أيضاً السعي إلى خفض التكاليف والوصول إلى المجمعات المتسعة من المواهب في هذه الأماكن. ويمكن النظر إليها على أنها خطوة منطقية تالية في عولمة شبكات الإنتاج التابعة للشركات عبر الوطنية. كما أنها تشبه إعادة الهيكلة الدولية التي حدثت في مجالي التصنيع الموجه نحو التصدير والخدمات المرتكزة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتي تسعى عن طريقها الشركات عبر الوطنية إلى تحسين قدرتها التنافسية باستغلال مواطن القوة في المواقع المختلفة.

وتدويل البحث والتطوير بنقله إلى أماكن جديدة خارج إطار الثالوث المعروف (أمريكا الشمالية وأوروبا ومنطقة آسيا - المحيط الهادي) هو أمر مدفوع بتفاعل معقد بين عوامل الدفع والجذب. ففي جانب الدفع، فإن احتدام المنافسة وارتفاع تكاليف البحث والتطوير في البلدان المتقدمة وندرة القوى العاملة الهندسية والعلمية إلى جانب التعقيد المتزايد للبحث والتطوير هي أمور تعزز حتمية التخصص فضلاً عن تدويل أعمال البحث والتطوير. وفي جانب الجذب، فإن التوافر المتنامي للمهارات والقوى العاملة العلمية والهندسية بتكاليف تنافسية، والعولمة الجارية لعمليات التصنيع، والأسواق الكبيرة السريعة النمو في بعض البلدان النامية هي أمور تزيد من القدرة التنافسية لهذه البلدان كمواقع جديدة.

ومجمع المواهب الآخذ في الاتساع في نخبة من البلدان النامية واقتصادات جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة أمر هام جداً في هذا الصدد - وبصورة خاصة في الأنشطة القائمة على العلوم - ولا سيما في حالة الشركات التي تفشل في العثور على عدد كافٍ من أصحاب المهارات في بلدانها الأصلية. وفي السنوات الأخيرة، حدثت زيادة هائلة في عدد الأشخاص المقيدون في التعليم العالي في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة

انتقالية. وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، فإن الصين والهند والاتحاد الروسي بلغ نصيبها معاً قرابة ثلث جميع طلاب التعليم التقني العالي في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يبقى في الصين والهند مزيد من العلماء والمهندسين، أو يعودون إليهما، لأداء أعمال في مجال البحث والتطوير من أجل شبكات تابعة أجنبية أو شركات محلية أو لبدء نشاط أعمالهم الخاص بهم. ففي بنغالور، على سبيل المثال، عاد مؤخراً نحو ٣٥ ٠٠٠ هندي غير مقيم لديهم تدريب وخبرة عمل من الولايات المتحدة. وتقوم الآن البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء باعتماد تدابير جديدة في مجال السياسات لاجتذاب المهارات من الخارج، وهو أمر يعكس الأهمية المتزايدة لعامل الموارد البشرية.

ومما ييسر أيضاً تدويل البحث والتطوير التحسينات التي تجرى في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وما يرتبط بها من انخفاضات في التكلفة، وتقنيات البحث الجديدة التي تسمح بزيادة "تجزئة" البحث والتطوير، ووجود معلومات أفضل عن القدرات البحثية متاحة على صعيد العالم. وفي الوقت نفسه، فإن التحسينات الإجمالية في المناخ الاستثماري بالبلدان المضيفة قد أسهمت جميعاً في إيجاد إطار أكثر تمكينية. وعلى سبيل المثال تتصل التطورات الهامة في مجال السياسات بحماية حقوق الملكية الفكرية، وبإصلاح الأنشطة البحثية العامة، وتطوير الهياكل الأساسية، وبالجهود الرامية إلى ترويج الاستثمار والتي تستهدف على وجه التحديد الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بالبحث والتطوير، والحوافز المقدمة في مجال البحث والتطوير.

وتوجد بعض الأسباب الجوهرية التي تفسر السبب في أن الاتجاه الحالي نحو تدويل البحث والتطوير لا بد أن يستمر. أولاً، فإن الضغط التنافسي على الشركات من المحتمل أن يظل شديداً، مما يجبرها على القيام بمزيد من الابتكار. ثانياً، فإن الحاجة إلى مرونة أكبر في مجال البحث والتطوير استجابةً للتغيرات التكنولوجية السريعة تتطلب أعداداً هائلة من موظفي البحوث ومجموعة واسعة من التخصصات، كما أنها تستلزم القيام بأنشطة البحث والتطوير في الأماكن التي تتوفر فيها تجمعات الباحثين من هذا القبيل. ثالثاً، فإن شيوخة السكان في الكثير من البلدان المتقدمة من المحتمل أن تسفر عن عدم كفاية عرض المهارات المتخصصة الحديثة، مما يجبر الشركات عبر الوطنية على البحث في أماكن أخرى عن مهارات فنية. رابعاً، فإن البلدان النامية التي تشترك في تدويل البحث والتطوير ستقوم تدريجياً عن طريق عمليات التعلم التراكمية التي تشترك فيها مشاريع أعمال ومؤسسات محلية، بتدعيم قدرتها على إجراء المزيد من البحث والتطوير. بيد أنه يبدو في الوقت الحاضر أن قلة فقط من

البلدان النامية، تقودها الصين والهند وبعض اقتصادات جنوب شرقي أوروبا وكومونولث الدول المستقلة، يمكن أن تلي على نحو فعال الشروط المطلوبة للمشاركة في هذا الصدد.

... ولها آثار هامة على البلدان المضيفة وبلدان الموطن معا.

إن استحداث المعرفة محرك للنمو الاقتصادي، ولكن لا يمكن لأي بلد بمفرده أن ينتج كل ما يحتاج إليه من معرفة للحفاظ على قدرته التنافسية وللنمو بطريقة مطردة. ولذلك تستوق البلدان إلى الارتباط بشبكات الابتكار الدولية. والاستثمار الأجنبي المباشر الخارج والداخل في مجال البحث والتطوير هما طريقتان للقيام بذلك. فتدويل البحث والتطوير يفتح فرصاً جديدة أمام البلدان النامية للوصول إلى التكنولوجيا وإنتاج منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة عالية، وتطوير مهارات جديدة، ورعاية ثقافة ابتكار عن طريق الآثار التبعية على الشركات والمؤسسات المحلية. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث والتطوير أن يساعد البلدان على تعزيز نظم الابتكار لديها ورفع مستواها صناعياً وتكنولوجياً مما يمكنها من أداء مزيد من المهام العويصة والتعامل مع معدات أكثر تقدماً وإنتاج منتجات أكثر تعقيداً.

وفي الوقت نفسه، لا تظهر هذه الفوائد تلقائياً، كما يمكن أن تنشأ أيضاً آثار غير مرغوب فيها. وأوجه القلق الرئيسية في الاقتصادات التي تستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث والتطوير تنصل بالتخفيض المحتمل لحجم أنشطة البحث والتطوير القائمة عندما ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عمليات استيلاء على شركات محلية وعلى تعويض غير عادل للشركات والمؤسسات المحلية التي تتعاون مع الشركات عبر الوطنية في مجال البحث والتطوير، وإزاحة الشركات المحلية من سوق الباحثين، وحدوث سباق إلى القاع عملاً على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بالبحث والتطوير، وحدوث سلوك غير أخلاقي من جانب الشركات عبر الوطنية. وقد تحدث أيضاً توترات بين الشركات عبر الوطنية وحكومات البلدان المضيفة من حيث أن الأولى قد تسعى إلى الاحتفاظ لنفسها بالمعرفة القائمة على الملكية بينما تسعى الأخيرة إلى ضمان حدوث أكبر قدر ممكن من الآثار التبعية.

وأحد المحددات الرئيسية للتأثير الإنمائي لذلك على البلد المضيف هو قدرته الاستيعابية. ففي الواقع، فإن القدرات التكنولوجية في قطاع مؤسسات الأعمال المحلية ومؤسسات التكنولوجيا ضرورية ليس فقط لاجتذاب أنشطة البحث والتطوير ولكن أيضاً للاستفادة من آثارها التبعية. ومن بين المحددات الأخرى نوع أنشطة البحث والتطوير المضطلع بها، وما إذا كانت هذه الأنشطة ترتبط بالإنتاج. فكلما زاد تفاعل الشركات عبر الوطنية مع

الشركات المحلية ومؤسسات البحث والتطوير التابعة للبلد النامي المضيف وكلما كان نظام الابتكار الوطني في البلد المعني أكثر تقدماً، زاد احتمال حدوث آثار إيجابية على الاقتصاد المضيف.

ولتدويل البحث والتطوير آثار أيضاً على بلدان الموطن - المتقدمة منها والنامية على السواء. فهو يمكن أن يساعد الشركات عبر الوطنية التابعة للبلد على تحسين قدرتها التنافسية عن طريق الوصول إلى الأصول الاستراتيجية والتكنولوجيات الجديدة، والحصول على المعارف الفريدة بأسعار تنافسية، وزيادة التخصص فيما تقوم به من بحث وتطوير، وتخفيض التكاليف، وزيادة المرونة، والتوسع في أنصبتها من الأسواق. وامتداداً لذلك، كثيراً ما يكون لتحسين القدرة التنافسية للشركات عبر الوطنية تأثير إيجابي على اقتصادات بلدان موطنها. إذ يمكن للبحث والتطوير المضطلع بهما في الخارج أن يولدا فرصاً وآثاراً تبعية في اقتصاد بلد الموطن لصالح الشركات المحلية واقتصاد هذا البلد ككل.

وفي الوقت نفسه، قد يؤدي التوسع عبر الوطني في أنشطة البحث والتطوير إلى إثارة أوجه قلق في بلدان الموطن، ولا سيما فيما يتعلق بخطر الإفراغ وفقدان الوظائف. وأوجه القلق هذه تشبه تلك المعرب عنها في إطار المناقشة العامة المتعلقة بنقل إنتاج الخدمات إلى الخارج. فالإتجاه جديد لدرجة أن أي تقييم يجب أن يكون مؤقتاً. بيد أنه يبدو أن التدابير الحمائية الرامية إلى التوسع في نشاط البحث والتطوير في الخارج لن تتصدى على نحو فعال لأوجه القلق هذه بالنظر إلى أنها يمكن أن تقوض القدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال التابعة للبلد. فالمقصود بالأحرى هو تحويل عملية التدويل إلى وضع يحقق الفوز لكل من البلدان المضيفة وبلدان الموطن على السواء، ومفتاح تحقيق ذلك هو اتباع سياسات تهدف إلى النهوض بالقدرات الابتكارية المحددة وأداء نظم الابتكار الوطنية لمهامها.

*وتلزم استجابات ملائمة من حيث السياسات على الصعيد الوطني ...*

ومؤسسات الأعمال هي الجهات الرئيسية التي تقوم بالابتكار. بيد أنها لا تقوم بالابتكار والتعلم في إطار منعزل، بل بالتفاعل مع منافسين وموردين وزبائن، ومع مؤسسات بحثية عامة وجامعات وهيئات أخرى منشئة للمعرفة مثل معاهد المواصفات والقياس. وطبيعة هذه التفاعلات، بدورها، إنما يشكلها الإطار المؤسسي المحيط بها. والشبكة المعقدة التي يحدث في إطارها الابتكار يطلق عليها عادة "نظام الابتكار الوطني". ويمكن للتدخل الحكومي أن يؤثر على مواطن قوته.



ويلزم تناول عدد من المجالات السياسية والمؤسسية بغية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث والتطوير، وضمان أن يحقق هذا المجال الفوائد التي يمكن أن يولدها وتناول التكاليف المحتملة. ونقطة البداية هي بناء إطار مؤسسي يدعم الابتكار. ويلزم توجيه اهتمام خاص من جانب السياسات إلى أربعة مجالات هي: الموارد البشرية، والقدرات البحثية العامة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة. أما الجهود الرامية إلى ضمان توفير عرض ملائم من الموارد البشرية ذات السمات المطلوبة من حيث المهارات فتنطوي على سياسات تعليمية - ليس أقلها على مستوى التعليم العالي - وتدابير لاجتذاب الخبرة الفنية من الخارج. ولكي يسهم نشاط البحث والتطوير إسهاماً فعالاً في نظام الابتكار الوطني، فلا بد من أن يرتبط بالبحث والتطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال ولا بد من قيام مؤسسات البحث العامة بترويج الفوائد التبعية للشركات الجديدة. وقد تزداد جاذبية موقع ما لإجراء البحث والتطوير فيه إذا كان نظام حماية حقوق الملكية الفكرية أكثر فعالية، ولكن وجود نظام قوي لحماية حقوق الملكية الفكرية ليس بالضرورة شرطاً مسبقاً لقيام الشركات عبر الوطنية بالاستثمار في البحث والتطوير. والتحدي السياسي المائل هو تنفيذ نظام يشجع الابتكار ويساعد على ضمان تحقيق فوائد أكبر من هذا النشاط، ولا سيما عندما ينطوي على الشركات عبر الوطنية. وفي الوقت نفسه، ومن أجل تحقيق التوازن بين مصالح المنتجين ومصالح المستهلكين، ينبغي تكملة حماية حقوق الملكية الفكرية بسياسات ملائمة تتعلق بالمنافسة.

ويلزم أن تعكس الجهود المبذولة في هذه المجالات الميزة النسبية والتخصص التكنولوجي لكل بلد فضلاً عن مسار التنمية الذي يعتزم البلد السير فيه. وتتسم سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً بأهمية حيوية للنهوض بالأشكال والتأثيرات المرغوب فيها للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن أن تشمل السياسات الانتقائية في هذا المجال ترويج الاستثمار الموجه، ومتطلبات وحوافز الأداء، إلى جانب مجتمعات العلم والتكنولوجيا.

ويمكن لوكالات ترويج الاستثمار أن تؤدي دوراً هاماً في استراتيجية البلد الرامية إلى الاستفادة من تدويل البحث والتطوير من جانب الشركات عبر الوطنية. ومن المحتمل أن يكون باستطاعتها أن تؤدي مهمتين رئيسيتين. أولاًهما هي أن تُبلِّغ وتسوّق الفرص الاستثمارية القائمة، مثلاً عن طريق الترويج الموجه استناداً إلى تقييم دقيق لمواطن القوة والضعف في الأماكن المعنية وفهم جيد للمحددات المكانية ذات الصلة. فإذا كان من غير المحتمل أن يكون في مقدور مكان ما توفير الشروط المطلوبة لاجتذاب أنشطة البحث والتطوير

من جانب الشركات عبر الوطنية، فقد يكون من الأفضل لوكالة ترويج الاستثمار التركيز على مهمتها المتعلقة بالدعاية للسياسات. فقد تجذب انتباه هيئات حكومية أخرى ذات صلة إلى مجالات تكون هامة لجعل مكان ما أفضل تجهيزاً للإفادة من نشاط البحث والتطوير من جانب شركات عبر وطنية.

وفي دراسة استقصائية عالمية تناولت وكالات ترويج الاستثمار أجراها الأونكتاد، وُجد أن أغلبية المخبين تستهدف بالفعل الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث والتطوير. إذ تقوم أغلبية كبيرة من وكالات ترويج الاستثمار في البلدان المتقدمة بترويج الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال أنشطة البحث والتطوير ترويجاً نشطاً (٧٩ في المائة)، كما أن ٤٦ في المائة من الوكالات المخبية التي توجد مقارها في بلدان نامية تفعل ذلك أيضاً. أما أعلى نسبة مئوية (٩٤ في المائة) فقد لوحظت في حالة وكالات ترويج الاستثمار في آسيا وأوقيانيا. وعلى العكس من ذلك، فإن أغلبية وكالات ترويج الاستثمار في أفريقيا تقوم بترويج ذلك بنشاط في حين أن ١١ في المائة فقط من وكالات ترويج الاستثمار في أمريكا اللاتينية والكاربي تفعل ذلك.

وينبغي أخيراً أن تولي الحكومات اهتماماً لوضع سياسات أكثر تركيزاً تهدف إلى دعم قدرات قطاع مؤسسات الأعمال المحلي، ولا سيما عن طريق السياسات التي تركز على صناعات محددة والسياسات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

والأهداف المختلفة للسياسات المتعلقة بالتعليم والعلوم والتكنولوجيا والمنافسة والاستثمار يمكن أن يدعم بعضها بعضاً. فسواء كان البلد يحاول الارتباط بالشبكات العالمية عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، أو الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، أو الترخيص للتكنولوجيا، أو تدفق المهارات إلى الداخل أو عن طريق أية وسيلة أخرى، فإن السياسات ينبغي أن تكون متسقة مع الجهود الأعم الرامية إلى تعزيز نظام الابتكار الوطني. وكلما كان نظام الابتكار الوطني أقوى زاد احتمال اجتذاب أنشطة بحث وتطوير تقوم بها شركات عبر وطنية وهو احتمال الاستفادة من الآثار التبعية التي يولدها نشاط البحث والتطوير هذا. ومن حيث الجوهر ينبغي أن تكون السياسات المتبعة جزءاً من استراتيجية عامة تهدف إلى تدعيم القدرة التنافسية والتنمية.

وفي الواقع، فإن التأكيد على اتساق السياسات يمكن أن يكون أحد أبرز الدروس المستفادة من البلدان النامية التي تظهر الآن باعتبارها حلقات وصل أهم في شبكات المعرفة التابعة للشركات عبر الوطنية. ففي معظم هذه البلدان، كانت نقطة البداية هي رؤية طويلة

الأجل لكيفية تحريك الاقتصاد في اتجاه أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى وتتركز على المعرفة. وليس نجاح بعض الاقتصادات الآسيوية بمصادفة؛ إذ هو نتيجة لإتباع سياسات حكومية متسقة وموجهة تهدف إلى تعزيز الإطار الإجمالي للتدفقات الابتكارية والمعرفية الداخلة. وقد سعت هذه الاقتصادات بنشاط، بشكل ما (وبدرجات متباينة)، إلى اجتذاب التكنولوجيا والمعرفة والأشخاص ورأس المال من الخارج. وقامت هذه الاقتصادات باستثمارات استراتيجية في الموارد البشرية، مع التركيز عادة بقوة على العلوم والهندسة؛ وبالاستثمار في تنمية الهياكل الأساسية من أجل البحث والتطوير (مثل مجتمعات العلوم، والمختبرات العامة للبحث والتطوير، والحاضنات)؛ واستخدمت متطلبات وحوافز الأداء كجزء من الاستراتيجية الشاملة الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأنشطة المستهدفة؛ ونفذت على نحو استراتيجي سياسات حماية حقوق الملكية الفكرية.

وبالنسبة إلى كثير من البلدان النامية التي توجد عند الطرف الأدنى لرقم الأونكتاد القياسي للقدرة على الابتكار يكون من غير الواقعي في الأجل القصير توقع حدوث أي تدفق كبير لأنشطة البحث والتطوير إلى الداخل من جانب الشركات عبر الوطنية. بيد أنه لا يوجد عذر في التقاعس عن العمل. بل ينبغي للبلدان بالأحرى أن تنظر في كيفية بدء عملية يمكن عن طريقها رعاية رفعة المستوى الاقتصادي والتكنولوجي. فإنشَاء قدرات ابتكارية هو عملية تعتمد على المسار المتبع وتتسم بأنها طويلة الأجل. وفيما يتعلق بالوافدين المتأخرين، تكون إحدى الخطوات الأولى التي لا بد منها هي ضمان أن تكسب العملية الهادفة إلى تعزيز نظام الابتكار الوطني لديهم زحماً في هذا الصدد.

وفيما يتعلق ببلدان الوطن، تشدد الاتجاهات الراهنة على الحاجة إلى الاعتماد بقدر أكبر - حتى من ذلك - على استحداث المعرفة العلمية والتكنولوجية ونشرها واستغلالها كوسيلة للنهوض بالنمو والإنتاجية. وينبغي للبلدان الوطن أن تنتهز الفرص الناجمة عن تدويل البحث والتطوير بدلاً من أن تعتبره تهديداً لها. ومن المهم استكشاف طرق جديدة للتعاون مع الأماكن الجديدة للبحث والتطوير (مثلاً عن طريق إقامة برامج بحوث مشتركة وإيلاء اهتمام دقيق لفوائد وتكاليف الاستعانة بمصادر خارجية والاستثمار الأجنبي المباشر الخارج المتصل بالبحث والتطوير). وينبغي للبلدان أيضاً أن تحاول إزالة نقاط الاحتناق و"القصور الذاتي التنظيمي" في نظام الابتكار الوطني لديها لكي تكون في وضع أفضل يسمح لها بالاستفادة من تدويل البحث والتطوير. وهي قد ترى أيضاً الحاجة إلى التخصص بقدر أكبر في المجالات التي يكون لديها فيها ميزة تنافسية بغية تعزيز مراكز الامتياز القائمة من الطراز العالمي وبناء مراكز جديدة منها.

### ... على أن تؤخذ في الحسبان التطورات التي تحدث على الصعيد الدولي.

ينبغي أيضاً في عملية رسم السياسات على الصعيد الوطني أن توضع في الاعتبار التطورات التي تحدث اتفاقات الاستثمار الدولية على مستويات شتى. فكثير من الاتفاقات الدولية تعطي اهتماماً خاصاً للاستثمار في أنشطة البحث والتطوير. وتتصل القضايا الرئيسية بدخول وقيام الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بالبحث والتطوير، وتتناول متطلبات أداء البحث والتطوير (إما بتقيدهما أو السماح لهما بشكل صريح)، وبالحوافز التي تشجع الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، وبحركة الموظفين الرئيسيين.

وبصورة عامة، تؤكد اتفاقات الاستثمار الدولية أهمية السياسات التي تسعى إلى تيسير الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث والتطوير. وفي حين أن معظم البلدان ترحب بالاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث والتطوير، فإن كثيراً من الحكومات لا تسمح للشركات الأجنبية بالاعتماد على أنواع معينة من الدعم العام لأنشطة البحث والتطوير. وتنص كثير من الاتفاقات الثنائية صراحة أيضاً على أن للحكومات الحرية في تطبيق متطلبات البحث والتطوير كشرط لتلقي معاملة تفضيلية (مثلاً في شكل حافز). ويحظر عدد صغير من الاتفاقات استعمال متطلبات الأداء الإلزامية في مجال البحث والتطوير.

ولا تتضمن معظم اتفاقات الاستثمار الدولية أحكاماً تحمي على وجه التحديد الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بالبحث والتطوير؛ فهي تحمي الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه عام. وتشمل الأحكام ذات الصلة تعريف الاستثمار، والقيام بجرية بتحويل العائدات المترتبة على أنشطة البحث والتطوير، وتطبيق المعاملة الوطنية ومعايير الدولة الأولى بالرعاية على المستثمرين الأجانب.

وحماية حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الدولي والمعايير الدنيا التي تفرضها المعاهدات الدولية هما أمران يتسمان بأهمية خاصة للاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بالبحث والتطوير. وأهم صك في هذا المجال هو اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وقد جرى في بعض الاتفاقات المعقودة مؤخراً على الصعيدين الثنائي والإقليمي توسيع نطاق المعايير الدنيا المحددة في الاتفاق المذكور آنفاً. والقصد من حماية حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في هذه الاتفاقات هو تشجيع تنمية معرفة قائمة على الملكية؛ مع العمل في الوقت نفسه على الحد من حيز السياسات المتاح للدول في مجال يتصل مباشرة بأنشطة البحث والتطوير. ولذلك فإن من المهم للبلدان النامية أن تفهم وتستخدم المرونة المنصوص عليها في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. كما

توجد أيضاً حاجة واضحة إلى تقديم مساعدة تقنية إضافية بغية تيسير أعمال حقوق الملكية الفكرية بطريقة موثوقة للتنمية.

وتشجع أيضاً بعض اتفاقات الاستثمار الدولية بلدان الموطن على تعزيز نظم الابتكار الوطنية في البلدان النامية، بتشجيع الاضطلاع في البلدان النامية بالاستثمار المتصل بالبحث والتطوير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اتفاقات التعاون الدولي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار تساعد على إيجاد إطار تمكيني لتدويل البحث والتطوير عن طريق تيسير تدفق المعلومات، وتشكيل الائتلافات، وتجميع الموارد المالية، وتحسين الوصول إلى الخبرة الفنية التكنولوجية، والمضاهاة، وإنشاء شراكات بين القطاعين الخاص والعام.

ولكن يوجد مجال للقيام بمزيد من التعاون بغية تدعيم صياغة السياسات وإيجاد نظم ابتكار أقوى في البلدان النامية. ويتمثل أحد المجالات الرئيسية في تنمية الموارد البشرية. ويمكن للمجتمع الدولي أن يقوم بدور أنشط في هذا المجال، مثلاً عن طريق دعم تعزيز الهياكل الأساسية التعليمية المحلية وجعل الفرص التعليمية المتاحة في البلدان المتقدمة متاحة للبلدان النامية. ويمكن لبلدان الموطن أن تسهم في تحسين الإطار المؤسسي للابتكار في البلدان النامية بأن تساعد في وضع معايير تقنية ونظم للاعتماد عن طريق إتاحة الوصول إلى معدات الاختبار وتوفير هذه المعدات من أجل وضع المعايير القياسية وتقييم الجودة. ويمكن اتخاذ خطوات مماثلة فيما يتعلق بتنفيذ نظم حقوق الملكية الفكرية وكذلك عن طريق التعاون في مجال البحث والتطوير بين المؤسسات القائمة في البلدان المتقدمة وتلك القائمة في البلدان النامية.

وللسياسات المتبعة على الصعيد الدولي آثار مباشرة على قدرة البلدان النامية على صياغة سياساتها فيما يتعلق بالبحث والتطوير وعلى تهيئة الأوضاع التي تمكنها من الاستفادة من تدويل البحث والتطوير من جانب الشركات عبر الوطنية.

سوباتشي بانيتشباكدي

الأمين العام للأونكتاد

جنيف، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

## المرفق

تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٥: الشركات عبر الوطنية  
وتدويل البحث والتطوير

جدول المحتويات

تصدير

تنويه

استعراض عام

## الجزء الأول

### نهاية الاتجاه التزولي

## الفصل الأول - الاتجاهات العالمية: استئناف نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

ألف - أمارات الانتعاش

١- التحليل الإجمالي

أ- التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي  
المباشر

ب- طرائق دخول الاستثمار الأجنبي المباشر

ج- مكونات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

د- العوامل التي تسهم في الانتعاش

هـ- أهمية أنشطة الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي

٢- أكبر الشركات عبر الوطنية

أ- أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية في العالم

ب- أكبر ٥٠ شركة عبر وطنية من البلدان النامية

- ج- الانتشار عبر الوطني لأكبر الشركات عبر الوطنية
- د- أكبر ١٠ شركات عبر وطنية من جنوب شرقي أوروبا  
وكومنولث الدول المستقلة
- هـ- أكبر ٥٠ شركة عبر وطنية مالية في العالم
- ٣- أداء وإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر
- باء - تطور السياسات
- ١- التغيرات في السياسات الوطنية
- ٢- اتفاقات الاستثمار الدولية
- أ- معاهدات الاستثمار الثنائية
- ب- معاهدات الازدواج الضريبي
- ج- الاتفاقات الدولية الأخرى
- د- منازعات الاستثمار الدولية
- جيم - الآفاق المرتقبة: توقع حدوث المزيد من نمو الاستثمار الأجنبي المباشر
- الفصل الثاني - الاتجاهات الإقليمية: المناطق النامية تقود الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر**

## مقدمة

- ألف - البلدان النامية
- ١- أفريقيا: ما زالت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر منتعشة،  
تدعمها في ذلك الاستثمارات في مجال الإنتاج الأولي
- أ- الاتجاهات: استمرار الاستثمار الأجنبي المباشر في التدفق، ولا سيما إلى الموارد الطبيعية
- ب- تطورات السياسات: الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البيئة  
اللازمة للتدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر

- ج- الآفاق المرتقبة: آفاق إيجابية مرتقبة مشوبة بالحذر
- ٢- آسيا وأوقيانيا: ارتفاع قياسي في التدفقات الداخلة
- أ- الاتجاهات: نمو قوي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
- ب- تطورات السياسات: استمرار التدابير المواتية
- ج- الآفاق المرتقبة: آفاق مشرقة على نحو متزايد
- ٣- أمريكا اللاتينية والكاربيبي: انتعاش التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر
- أ- الاتجاهات: حدوث انتعاش في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الداخلة في كثير من البلدان
- ب- تطورات السياسات: بعض التغييرات في مجال الموارد الطبيعية
- ج- الآفاق المرتقبة: الفرص المتنامية
- باء - جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة: حدوث ارتفاعات في الاستثمار الأجنبي المباشر للعام الرابع على التوالي
- ١- الاتجاهات: حدوث ارتفاع حاد في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر
- ٢- تطورات السياسات: التنوع في نهج السياسات
- ٣- الآفاق المرتقبة: استمرار النمو
- جيم- البلدان المتقدمة: أداء غير مستوٍ
- ١- الاتجاهات والتطورات: حدوث تحول في كثير من البلدان
- ٢- تطورات السياسات: اتجاهات متباينة
- ٣- الآفاق المرتقبة: إيجابية على وجه الإجمال



## الجزء الثاني

### تدويل البحث والتطوير، والتنمية

#### مقدمة

#### الفصل الثالث - الابتكار، والبحث والتطوير، والتنمية

ألف - مسائل الابتكار فيما يتعلق بجميع البلدان

باء - الاتجاهات العالمية في البحث والتطوير

١- نشاط البحث والتطوير مركزاً جغرافياً

٢- البحث والتطوير حسب الصناعة

٣- اختلاف الاحتياجات من القدرات والفوائد المتحققة باختلاف الأنشطة

جيم - الفجوة القائمة في القدرة على الابتكار

١- قياس القدرة على الابتكار

٢- رقم الأونكتاد القياسي للقدرة على الابتكار

دال - الخلاصة

#### الفصل الرابع - أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية والبلدان النامية

ألف - الشركات عبر الوطنية هي الجهات الفاعلة المهيمنة في مجال البحث والتطوير

باء - أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية تسير في طريق التدويل

١- القيام في الخارج بأداء نصيب متزايد من أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية

٢- الدور المتنامي للشركات التابعة الأجنبية في أنشطة البحث والتطوير في البلدان المضيفة

٣- الاستعمال المتنامي للاتلافات الاستراتيجية

### جيم - ظهور الاقتصادات النامية كأماكن لأنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية

- ١- قيام الشركات عبر الوطنية بالتوسع في نشاط البحث والتطوير عن طريق إجرائه في بلدان نامية
- ٢- نشاط الشركات التابعة الأجنبية في الترخيص ببراءات اختراع من جانب الاقتصادات النامية

### دال - سمات أنشطة البحث والتطوير المضطلع بها في الأسواق النامية وأسواق جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة

- ١- تكوين أنشطة البحث والتطوير - من حيث الصناعات - التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية
- ٢- أنواع البحث والتطوير
  - أ- آسيا وأوقيانيا: اتجاهات دينامية
  - ب- أمريكا اللاتينية والكاريبي: نشاط محدود في مجال البحث والتطوير ولكن توجد إمكانات
  - ج- أفريقيا: ذات وضع هامشي بصورة عامة في أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية
  - د- مقارنة مع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

### هاء - الشركات عبر الوطنية التابعة لبلدان نامية تتوسع أيضاً فيما تقوم به من بحث وتطوير في الخارج

واو - الآفاق المرتقبة

## الفصل الخامس: القوى المحركة والمحددات

ألف - ما الذي يدفع عملية تدويل البحث والتطوير؟

باء - محددات اختيار أماكن البحث والتطوير من حيث البلد المضيف

**جيم - كيفية تدويل البحث والتطوير**

- ١- تنامي الاستعانة بمصادر خارجية في البحث والتطوير
  - ٢- الاستثمار التأسيسي مقابل شراء الشركات
- مرفق الفصل الخامس - الارتفاع في تصميم الرقائق الإلكترونية في آسيا: دراسة حالة إفرادية**
- ١- عوامل الجذب
  - ٢- عوامل السياسات
  - ٣- عوامل الدفع
  - أ- التغيرات في منهجية وتنظيم التصميم
  - ب- زيادة الاستعانة بمصادر خارجية وواجهات التصميم المتعددة
  - ج- المتطلبات المتغيرة في مجال المهارات
  - ٤- العوامل التمكينية

**الفصل السادس: الآثار التي تلحق بالتنمية**

- ألف - الفرص الإنمائية الجديدة التي هي في طور التكوين
  - باء - الآثار التي تلحق بالبلدان المضيفة
- ١- الآثار التي تلحق بهيكل وأداء نظام الابتكار الوطني
  - ٢- الآثار على الموارد البشرية
  - ٣- الآثار التبعية المعرفية المترتبة على أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية
  - ٤- الإسهام في رفع المستوى الصناعي
  - ٥- أوجه القلق المحتملة المتصلة بتدويل البحث والتطوير

## جيم - الآثار التي تلحق ببلدان الموطن

- ١- تحسين الكفاءة الإجمالية للبحث والتطوير
- ٢- الآثار المترتبة على النقل العكسي للتكنولوجيا
- ٣- الآثار التي تلحق بالتوسع في الأسواق
- ٤- أوجه قلق بلدان الموطن

## دال - الاستنتاجات

## الفصل السابع: دور السياسات الوطنية

## ألف - السياسات والمؤسسات المتسقة مؤثرة

## باء - تعزيز الإطار المؤسسي للابتكار

- ١- رعاية الموارد البشرية
- أ- تنمية الموارد البشرية ذات المهارات
- ب- استجلاب الموارد البشرية
- ٢- دور القدرات البحثية في القطاع العام
- ٣- السياسات المتصلة بالملكية الفكرية
- ٤- سياسة المنافسة، والابتكار

## جيم - النهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بالبحث والتطوير

- ١- دور وكالات ترويج الاستثمار
- ٢- متطلبات الأداء
- ٣- التوسع في استعمال حوافز البحث والتطوير
- ٤- استعمال مجمعات العلوم كعوامل اجتذاب

دال - السياسات المتعلقة بصناعات محددة والرامية إلى تدعيم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث والتطوير

هاء - دور بلدان الموطن

واو - ملاحظات ختامية

### الفصل الثامن: الإطار الدولي

ألف - اتفاقات الاستثمار الدولية

١- دخول الاستثمارات والاضطلاع بها

٢- متطلبات الأداء

٣- الحوافز

٤- الموظفون الرئيسيون

٥- الحماية العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث والتطوير

٦- تدابير بلدان الموطن والمسؤولية الاجتماعية للشركات

باء - القواعد الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية

جيم - التعاون الدولي في مجال البحث والتطوير

### المراجع

نخبة مختارة من منشورات الأونكتاد بشأن الشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر

استبيان

## قائمة بتقارير الاستثمار العالمي

UNCTAD, *World Investment Report 2004. The Shift Towards Services* (New York and Geneva, 2004). 468 pages. Sales No. E.04.II.D.36.

UNCTAD, *World Investment Report 2004. The Shift Towards Services. Overview*. 54 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/WIR/2004 (Overview). Available free to charge.

UNCTAD, *World Investment Report 2003. FDI Policies for Development: National and International Perspectives* (New York and Geneva, 2003). 303 pages. Sales No. E.03.II.D.8.

UNCTAD, *World Investment Report 2003. FDI Policies for Development: National and International Perspectives. Overview*. 42 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/WIR/2003 (Overview). Available free to charge.

UNCTAD, *World Investment Report 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness* (New York and Geneva, 2002). 350 pages. Sales No. E.02.II.D.4.

UNCTAD, *World Investment Report 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness. Overview*. 66 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/WIR/2002 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 2001: Promoting Linkages* (New York and Geneva, 2001). 354 pages. Sales No. E.01.II.D.12.

UNCTAD, *World Investment Report 2001: Promoting Linkages. Overview*. 63 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/WIR/2001 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development* (New York and Geneva, 2000). 337 pages. Sales No. E.00.II.D.20.

UNCTAD, *World Investment Report 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development. Overview*. 65 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/WIR/2000 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development* (New York and Geneva, 1999). 541 pages. Sales No. E.99.II.D.3.

UNCTAD, *World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development. Overview*. 75 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/WIR/1999 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 1998: Trends and Determinants* (New York and Geneva, 1998). 463 pages. Sales No. E.98.II.D.5.

UNCTAD, *World Investment Report 1998: Trends and Determinants. Overview*. 72 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/WIR/1998 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy* (New York and Geneva, 1997). 416 pages. Sales No. E.97.II.D. 10.

UNCTAD, *World Investment Report 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy. Overview*. 76 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/ITE/IIT/5 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements* (New York and Geneva, 1996). 364 pages. Sales No. E.96.II.A. 14.

UNCTAD, *World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements. Overview*. 22 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/DTCI/32 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 1995: Transnational Corporations and Competitiveness* (New York and Geneva, 1995). 491 pages. Sales No. E.95.II.A.9.

UNCTAD, *World Investment Report 1995: Transnational Corporations and Competitiveness. Overview*. 68 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/DTCI/26 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace* (New York and Geneva, 1994). 482 pages. Sales No.E.94.II.A.14.

UNCTAD, *World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace. An Executive Summary*. 34 pages (C, E, also available in Japanese). Document symbol: UNCTAD/DTCI/10 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production* (New York and Geneva, 1993). 290 pages. Sales No. E.93.II.A.14.

UNCTAD, *World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production. An Executive Summary*. 31 pages (C, E). Document symbol: ST/CTC/159 (Executive Summary). Available free of charge.

DESD/TCMD, *World Investment Report 1992: Transnational Corporations as Engines of Growth* (New York, 1992). 356 pages. Sales No. E.92.II.A.24.

### كيفية الحصول على المنشورات

يمكن الحصول على منشورات المبيعات من موزعي منشورات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. ويمكن الحصول عليها بالكتابة إلى:

United Nations Publications	أو	United Nations Publications
Sales and Marketing Section,		Sales and Marketing Section,
Rm. C. 113-1		DC2-853
United Nations Office at Geneva		United Nations Secretariat
Palais des Nations		New York, N.Y. 100 17
CH-1211 Geneva 10		U.S.A.
Switzerland		الهاتف: ++1 212 963 8302 أو
الهاتف: ++41 22 917 2612		1 800 253 9646
الفاكس: ++4122 917 0027		الفاكس: ++1 212 963 3489
عنوان البريد الإلكتروني:		البريد الإلكتروني:
unpubli@unog.ch		<a href="mailto:publications@un.org">publications@un.org</a>

على الإنترنت: [www.un.org/Pubs/sales.htm](http://www.un.org/Pubs/sales.htm)



وللحصول على مزيد من المعلومات عن الأعمال المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، يرجى توجيه الاستفسارات إلى:

Khalil Hamdani  
Officer-in-Charge  
Division on Investment, Technology and Enterprise Development  
United Nations Conference on Trade and Development  
Palais des Nations, Room E-10052  
CH-1211 Geneva 10 Switzerland

الهاتف: ++41 22 907 4533

الفاكس: ++41 22 907 0498

عنوان البريد الإلكتروني: [khalil.hamdani@unctad.org](mailto:khalil.hamdani@unctad.org)

على الإنترنت: [www.unctad.org/en/subsites/dite](http://www.unctad.org/en/subsites/dite)

-----